

المكتبة القانونية
للاستشارات والعقود الدولية
وثائق وبحوث
(١)

الائحة مناقضات البنك الدولي

وكنز نفيع عطية
محام لدى محكمة النقض
نائب رئيس مجلس الدولة السابق



١٩٨٨

المكتبة القانونية
الاستثمارات و المقود الدولية
وثائق و بحوث
(١)

الائحة مناقصات البنك الدولي

وكن فيج عظيم
محام لدى محكمة النقض
نائب رئيس مجلس الدولة السابق

١٩٨٨

مقدمة

يعتبر « البنك الدولي للإنشاء والتعمير » مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة ، شأنه في ذلك شأن « صندوق النقد الدولي » . وقد أنشأ هذا البنك تبعاً لاتفاقية برينتون وودز التي عقدت بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام ١٩٤٤ للمساعدة على الدفع بعمليات التعمير والتنمية فحسب لازالة آثار التخريب الذي اوقعته الحرب العالمية الثانية بالعديد من بلدان العالم . وقد انصرفت قروض البنك الدولي في سنواته الأولى في أعقاب الحرب المذكورة الى دعم عمليات اعادة التشييد والتعمير في الدول الاعضاء في أوروبا واليابان ، ثم اتجه البنك منذ أواخر الخمسينات الى تقديم القروض الى الدول النامية لدعم مشروعات التنمية فيها (١) .

ويقوم اتخاذ البنك الدولي لقراراته على نظام للتصويت يعكس مقدار الحصص النقدية التي تملكها الدولة المصوتة في رأسمال البنك ، ومن ثم تبين إمكانية تأثير القوى السياسية على قرارات البنك الاقتصادية ، من خلال مبلغ اسهام الدول الصناعية الكبيرة في رأسمال البنك . على أنه لوحظ اتجاه البنك منذ أواخر الستينات ثم السبعينات الى توحى الابتعاد بقراراته عن الاعتبارات السياسية ، وإلى ايلاء احتياجات الدول الأكثر فقراً حقها من التقدير والاهتمام بتوفير مشروعات البنية الأساسية من مياه شرب ، وصرف صحي ، وكهرباء ، واسكان ، وصحة ، وطرق ، وتعليم ، وتدريب ، وبالإضافة الى اعتماد البنك الدولي في معايير للاقتراض بالمعائد الاقتصادية للمشروع ومدى مساهمته في قدرة الدولة على التبو وعلى سداد

(١) بلغ مقدار القروض والتمثيلات الممنوحة للدول النامية من أعضاء البنك الدولي — بحسب وثيقة حديثة — ما يربو على ١٥ أعضائه إحصافية البنك الدولي — بحسب وثيقة حديثة — ما يربو على ٢٥ بليون دولار تغطي ٢٥٠ مشروعاً جديداً في قطاعات الطاقة (من كهرباء ، وقوى محسنة ، وبترول ، وفحم) والنقل ، والصناعة ، والنمدين ، والاتصالات ، وتزويد القرى والمدن بالمياه ، والتنمية الحضرية ، والتعليم ، والخدمات الصحية ، والتخطيط السكاني .

المديونية ، صلا البنك يضيف في تقييمه لجدوى الافتراض الاعتداد بالابعاد الاجتماعية للمشروع الممول ، مثل نفدى التأثير على زيادة الدخول ، وتحسين مستوى المعيشة ، وتوفير فرص العمل ، وعلى الاخص للفئات الضعيفة او الاكثر حرمانا في المجتمع .

ويتميز تمويل البنك الدولي لمشروعات التنمية والتعمير بالآتي :

١ - قروضه تقدم بشروط مالية ميسرة بالمقارنة بالائتمان المصرفي المعتاد ، وذلك سواء من ناحية سعر الفائدة ، وطول آجال السداد ، مع اعطاء غترات سماح مناسبة . هذا فضلا عن اتباع نظام لتوزيع مخاطر تقلبات سعر الصرف المستخدم يتمثل في تقييم اقتساط سداد القرض على اساس سلة من العملات مما يحصى الدولة المقترضة من تقلبات سعر عملة الاقتراض .

٢ - المشروعات التي يوافق البنك الدولي على تمويلها تلقى دراسة جادة ثنائية فضلا عن حسن التوجيه من اجهزته وخبرائه ومستشاريه . ويخصص البنك الدولي اعتمادات مناسبة لتقديم المشورة الاقتصادية والمعونة الفنية لن يطلبها من الدول الاعضاء لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتقدرتها على الاستفادة من القروض المطلوب تقديمها ، وعلى تمام السداد .

٣ - موافقة البنك الدولي على التمويل تكفل الطمأنينة للدولة المقترضة الى حسن استخدام الموارد التي يوفرها لها قرض البنك ، نظرا لما يتمتع به البنك من خبرة واسعة في مجالات التنمية معززة بثقل كبير من الناحيتين المالية والفنية ، مما يسهل ارتضاء الدولة المقترضة ما يشر به عليها البنك الدولي من اولويات التنمية والتمويل (١) .



وتتمثل هذه الصفحات قراءة لنصوص بها يسمى (الارشادات العامة بشأن التجهيز بمقتضى قروض البنك الدولي للائشاء والتعمير

(١) راجع مقالة الدكتور على سليمان مساعد المدير التنفيذي السابق للبنك الدولي بعنوان « مصر والبنك الدولي » بملعة الاهرام الاقتصادي - العدد ٨٧٦ في ٢٨/١٠/١٩٨٥ ص ١٢ - ولزيد من التفصيل عن البنك الدولي ونشاطه رسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور عبد المعز عبد الغفار نجم الى كلية الحقوق بجامعة عين شمس عن البنك بعنوان « الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للائشاء والتعمير » طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٦ .

واعتمادات المؤسسة الدولية للتأمينات (وهي ما أطلقنا عليه من ناب التيسر) لاتحة منقصلت البنك الدولي (وهي وثيقة قانونية على قدر كبير من الأهمية للشخصين بالاستثمارات الدولية ، وفي الدول الأخوة النمو على الأخص ، وذلك لما تعتمد عليه هذه الدول في تمويل مشروعاتها الحيوية من موارد البنك الدولي (١) . وقد عنيت أحكام هذه اللائحة التي توخت الإيجاز مع الأحكام في الصياغة تحقيق الرعاية القانونية اللازمة لمختلف أطراف العلاقة في تزويد المشروعات أمواله من موارد البنك الدولي بما يلزمها من بضائع وأنشاءات وخدمات . ونظرا لضخمة حجم الاستثمارات المقدمة وتنوع جنسيات أصحاب المصالح المتفاعلة في هذا المسار (٢) ، فقد رأينا من المفيد أن نقدم للمكتب العربية هذا

(١) أن سياسة الافتتاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر منذ السبعينات على المشروعات التي تسهم في زيادة الدخل القومي للاقتصاد المصري قد جعلت البنك الدولي يتجه الى مزيد من الاقتراض الى مصر حتى أصبح للبنك دور فعال في عمليات تمويل برامج التنمية الاقتصادية في مصر وعلى الأخص مشروعات البنية الأساسية من مياه شرب وصرف صحي وكهرباء وغيرها من الحاجات الحيوية للجموع . وذلك على أسس من العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات التي تنهض بها الدولة المقترضة ، ومن تبنى سياسات لتسعر هذه الخدمات لا تتجاهل على أي حال قدرة المستفيدين على الدفع .

ويؤكد البنك الدولي على أهمية اتباع برامج اقتصادية واجتماعية متكاملة ورشيقة في الدول المقترضة ، ومن ثم يشجع برامج الإصلاح في مجال الزراعة والصناعة والضريبة والعدالة الاجتماعية وغيرها . ويقرر الدكتور على سليمان مساعد المدير التنفيذي السابق للبنك الدولي (الأهرام الاقتصادي عدد ٨٧٧ في ١١/٤/١٩٨٥ من ٢٧) أن البطالة المعقدة للبنك الدولي ساهمت في الأعداد للخطط الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها على أنه من الطبيعي أيضا أن يحجم البنك الدولي من ناحية أخرى عن اقتراض الدولة التي تصبح غير قادرة على سداد ديونها نتيجة انفلات عيل الاقتراض من بين يديها .

(٢) يعني البنك الدولي بالتوصل الى تسعير اقتصادي أي واقعي لمنتجات الانتاج وأسعار المنتجات في المشروعات التي يمولها أو يعبارة أخرى جعل تقييم الوارد والمنصرف في المشروع على أسس سعر السوق ، وهو ما يعني قدر الإمكان كبح جناح التدخل الإداري وكسر شوكة التسعير =

الكتيب الذي يوضح بين يدي القارئ العربي عملاً ، وإن كان متواضعاً ، إلا أنه غير مسبوق في لغته . وقد زاد من حائزته على الدفع بهذا الكتيب إلى المطبعة أن عدة دول في العالم العربي تعتبر من الدول الآخذة في النمو وتحتاج إلى الاستعانة بالقروض التي يوفرها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للدول الأعضاء فيه ، ومن ثم إلى مطبوعات البنك المذكور ، وفي مقدمتها لأئحته هذه التي لم تصدر لها ترجمة عربية معتمدة من هيئة البنك بعد ، ومن ثم لازالت منتقدة مما يدعون أن نهيب بالمسؤولين عن البنك الدولي أن يعملوا على تلاق ذلك في المستقبل القريب . وقد اعتبرت لأئحة مناقصات البنك الدولي نوعاً ، احتذى به من قبل عديد من المؤسسات الدولية المستقلة بتحويل تجهيز المشروعات ، مما يزيد من أهمية تعريف القارئ العربي بأحكامها ، التي سوف يتبين له منها أيضاً إلى أي مدى وبأي سرعة تجد المفاهيم المحلية للفتون نفسها في مواجهة مع مفاهيمه الدولية ، مما يقتضي سرعة الالتفات إلى تطويع المفاهيم القانونية المحلية حتى تتواءم ومتضيلات العصر .

وقد رأينا استفكالا لفائدة القارئ أن نضمن هذا الكتاب بعد دراستنا العربية للأئحة مناقصات البنك الدولي النص الإنجليزي لهذه الأئحة . ولا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أقدم شكرى للصديق الأستاذ عصام رفعت رئيس تحرير مجلة (الأهرام الاقتصادي) الذي تحمس لنشر مادة هذا الكتاب في عشر مقالات بمجلته في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٩٨٥ إلى ٢٧ فبراير ١٩٨٦ .

والله ولي التوفيق . د . نعيم عطية

= الجبري ، مع التفيسك بضرورة التأكد من تحقيق المشروع الممول لعائد مالي مجز ومعتدل . وفي مقبلة الاعتبار التي يعتد بها البنك الدولي في هذا المقام : أ - السعي لاقناع الدولة المقترضة بتعديل هيكل سعر الفائدة في بعض القطاعات مثل الاستثمار الزراعي والصناعي والامن الغذائي والسكان . ب - محاولة تحرير سعر الصرف للوصول به إلى سعر يقارب قوى العرض والطلب قدر الامكان . ج - اطلاق السعر النهائي للنتج الممول بقرض البنك . وذلك كله كوسائل متصورة لضمان تلبية المشروع لسداد التزاماته واستعادة تكلفته على الأقل ، حتى لا يكون المشروع عبئاً على كاهل الاقتصاد القومي للدولة المقترضة ، وهو ما لا يحق تقديمها في مجال التنمية الاقتصادية بالمعايير الاقتصادية السليمة في نظر البنك الدولي .

الفصل الأول

مدخل إلى تجهيز المشرعة الدولية

تقع لائحة مناقضات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في مقدمة مملكتين من الأحكام . والطائفة الأولى تتضمن أحكام المناقصات الدولية التنافسية . وتتضمن الطائفة الثانية أحكام الأساليب الأخرى المبنية غير المناقصة التنافسية . ولهذه اللائحة ملحقان الأول بعنوان « مراجعة البنك لقرارات التجهيز » والثاني بعنوان « التفصيل المقرر للصناع والمقاولين المحليين » .

المقدمة :

١ - ١ - تتألف المقدمة من مادة واحدة تنطوي على أحد عشر بنداً تتصدى لبعض الاعتبارات العامة .

ويشير البند الأول إلى أن الغرض من هذه اللائحة هو أن تبين أرسالاتها العامة أن يقوم بتنفيذ مشروع ممول ولو في جزء منه من جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو مؤسسة التنمية الدولية وما يتطلبه المشروع المجهز من ترتيبات خاصة بتوريد السلع وتنفيذ الأشغال وما يرتبط بذلك من خدمات تابعة ، مثل النقل والتأمين والتعريب والتركييب والصيانة المباشرة وما شابه ذلك من خدمات .

ولكن هذه الخدمات لا تشمل « الاستشارة » التي أفرد لها البنك الدولي وثيقة أخرى بعنوان « لائحة استخدام المستشارين من جانب المقترضين من البنك الدولي أو من جانب البنك الدولي نفسه كهيئة تنفيذية » .

ويحكم اتفاق القرض العلاقة بين المقرض والبنك ، بينما تعمل أحكام هذه اللائحة على إرشاد القائمين بعمليات تزويد المشروع بالسلع والأشغال ، وذلك في الظروف المقررة بالاتفاق المذكور .

وتحكم حقوق وواجبات المقرض وموردى السلع ومقاولى الأشغال من أجل المشروع وثائق المناقصة ثم العقد الموقع بين المقرض ومورد السلع أو مقاول الأشغال ، ولا تحكمها هذه اللائحة التى يقتصر مفعولها على إرشاد المتولين لتجهيز المشروعات الممولة من البنك الدولى الى ما يجب ان ينص عليه من أحكام في وثائق المناقصة من أجل تجنب المزالق التى قد يترفعون فيها في هذا الحقل الخفيع نسبيا من عمليات الاستثمار الدولى وما قد يكون له من عواقب وخيمة على أموال البنك الدولى ذاته أو الدول المقرضة منه ، وكذلك لدى أموال المستثمرين الدوليين الذين يحرص البنك الدولى على مصالحهم أيضا ، لما لهم من فعالية في التنمية الاقتصادية . أما بالنسبة لاتفاقية القرض فإن يكون لغرض الاطراف المبرمة لها الاملاء بأى حق من الحقوق التى تقررها تلك الاتفاقية ، أو يكون له أى مطلب في حصيله القرض أو ادعاء بشأنه .

اعتبارات عامة :

١ - ٢ - وتقع مسئولية تنفيذ المشروع ومن ثم الحصول على العقود وتطبيقها في ظل المشروع على عاتق المقرض . وفي بعض الاحيان يتصرف المقرض كوسيط نصاب ، أما المشروع فيتولى تنفيذه هيئة أو جهة أخرى غير المقرض كما لو اقترضت الدولة من أجل مشروع يعمد بتنفيذه الى شركة من شركات القطاع العام أو كما لو اقترضت الدولة لتدعيم بنك من البنوك أو صناعة من الصناعات (الأهلية) وفي مثل هذه الحالات تشمل الإشارة الى المقرض هذه الهيئات أو الكيانات القانونية الأخرى المنفذة للمشروع الذى أبرم القرض من أجله . ولا يتطلب البنك الدولى في بنود اتفاقيته سوى ضمان أن ينفق القرض في القرض الممنوح من أجله ، بإعارة الاقتصادية والفعالية . أما غير ذلك من اعتبارات غير اقتصادية مثل الاعتبارات السياسية بصفة عامة ، فهذه لا يعبرها البنك المتفانا . وعلى الرغم من أنه في الواقع العملى يتوقف

البيع قواعد وإجراءات تجهيز المشروعات بالسلع والخدمات على قدر
كل حالة على حدة إلا أن ثمة اعتبارات ثلاثة تحكم متطلبات البنك في هذا
المقام بصفة عامة وهي :

(أ) الحاجة إلى الاقتصاد والفعالية في تنفيذ المشروعات ، بما في ذلك
تزويده بالسلع والأشغال .

(ب) اهتمام البنك ، باعتباره منظمة تقوم على ضامن دولي ، بأن يعطى كل
من تتوفر له الأهلية للتقدم بالمطاع من الدول النامية والدول
الأخذة في النمو (١) ، الفرصة للمنافسة في تزويد المشروع بالسلع
وتنفيذ الأشغال الممولة من البنك .

(ج) اهتمام البنك ، كمنظمة من أجل التنمية ، بتشجيع نمو الممولين
والصناع المحليين في البلد المقرض .

١ - ٣ - وقد تبين للبنك الدولي في أغلب الحالات أن هذه المتطلبات
تؤثر بآثارها من مصالح يمكن تلبيتها من خلال إجراء مناقصات دولية على
أساس من المنافسة العادلة ، متى أحسن تدبيرها ، مع إيلاء أفضلية
مناسبة لنتائج السلع المحليين أو الإقليميين ، وأيضاً كلما كان ذلك ملائماً
للممولين المحليين بمرعاة شروط معينة . ولهذا فإن البنك يتطلب أن
يكون الحصول على السلع والاتفاقيات من خلال مناقصة تنافسية
عادلة ، مفتوحة للموردين والممولين الذين تتوافر فيهم الأهلية لذلك (٢) .

على أنه من ناحية أخرى ، قد تتوافر حالات لا تكون فيها المناقصة
التنافسية الدولية هي الوسيلة المثلّية من حيث تحقيق الاقتصاد
والفعالية . وعندئذ تتمد اتفاقيات القرض إلى النص على وسيلة أخرى
لتجهيز المشروعات بالسلع والأشغال .

وقد افتردت لائحة مناقصات البنك الدولي الباب الثاني منها لأحكام
المناقصات الدولية التنافسية فأوردت الإرشادات العامة التي تتبع عند

(١) على ما سيرد ذكره في البند (١ - ٥) .

(٢) على ما سيرد ذكره في البند (١ - ٥) .

تجهيز المشروعات الممولة من جانب البنك عن طريق المناقصة التنافسية الدولية . ثم انتقلت اللاتحة في الباب الثالث منها الى استعراض الارشادات العامة التي تتبع بالنسبة لوسائل تجهيز المشروعات بغير طريق المناقصة التنافسية الدولية ، وذلك في الحالات التي تكون تلك الوسائل الأخرى للمنافسة أكثر ملاءمة لمطلب طلبية احتياجات المشروعات باقتصاد ونمالية . وينص في اتفاقية القرض على ما سوف يقتضى الأمر اتباعه من هذه الوسائل لتزويد المشروع بالسلع والأشغال اللازمة له .

مجال تطبيق اللاتحة :

١ - ٤ - يمول البنك بصفة عامة جزءاً محسوباً من تكاليف المشروع ، وتطبق الإجراءات المبينة في هذه اللاتحة بالنسبة لكل عمليات تزويد المشروع بالسلع والإنشاءات الممولة بحصيلة القرض . أما فيما يتعلق بتزويد المشروع بمنتجات والأشغال غير ممولة من حصيلة القرض ، فإن للمقرض أن يتبع إجراءات غير المبينة باللاتحة . على أنه في هذه الحالة يجب أن يقرض البنك بأن الإجراءات التي مسؤولة تتبع مستحق التزام المقرض بتنفيذ المشروع على نحو لائق وفعل ، وأن السلع والإنشاءات التي يجرى تجهيز المشروع بها هي :

(أ) من صنف كافى الجودة . ولا تتنافس مع انسجام المشروع ككل ، بحيث تحقق مع ما جهز من أجزاء العقد بحصيلة القرض توازناً مقبولاً .

(ب) يتم تسليمها أو إنجازها في المواعيد المقررة .

(ج) محددة السعر بحيث لا تؤثر على قدرات المشروع الاقتصادية والمالية كثيراً سيما معوقاً له عن تحقيق القرض منه .

الأمثلة :

١ - ٥ - حصيلة قروض البنك تؤدي بحسب لتكلفة السلع والخدمات المقدمة من متخصصين من بلاد أعضاء في البنك أو من سويسرا ، ومنتجة في تلك البلاد أو موردة منها . ولا غراض هذه اللاتحة بقبول

المودعون والمخولون من « تيلون » الذين يتقاضون عليه توريد السلع وتنفيذ الاشتغال الممولة من البنك .

وتطبقا لهذه السياسة فإن المترادين من بلاد أخرى ، وكذلك السلع والخدمات المقدمة من بلاد أخرى ، لا يجوز قبولهم أو قبولها في مزايدات من أجل عقود سوف تتول كليا أو جزئيا من قروض البنك .

١ - ٦ - لا يمول البنك نقل البضائع إذا كانت هذه الخدمة مؤداة من جانب منشآت منتجة إلى مصادر غير جواز اشتراكها في المناقصات التي يمولها البنك ، أو بعبارة موجزة منتجة إلى مصادر غير مؤهلة ، إلا إذا :

(أ) كانت جنسية السفينة غير ذات أهمية ، نتيجة دخولها في ملكية اتحادات للنقل البحري تلك أغلبية أسهمها شركات نقل بحري منتجة إلى مصادر مؤهلة .

(ب) أو تعتبر توافر وسائل أخرى للنقل .

(ج) أو كان استخدام وسيلة النقل التي يتوافر لها الائتماء إلى مصادر مؤهلة من شأنه أن يسبب ارتفاعا مستفيدا في المصاريف أو تأخيرا بلغا (١) .

كما أن الخدمات التأمينية ليس مسموحا بتحويلها من حصيلة قرض البنك إلا إذا كانت هذه الخدمات مقدمة من مؤمنين مؤهلين ، أي ينتون إلى مصادر جواز استثمارها في مشروعات يمولها البنك .

١ - ٧ - لا يسمح البنك ، بالنسبة لأي عقد يمول منه ، أن يلجى المقترض على منشاء ، التقدم ببيان الخبرة المصنق (٢) ، إذا كان التقدم بذلك البيان كإجراء من إجراءات المنقصة الدولية التنافسية ، متى كان

(١) راجع أيضا ما سيرد في البندين (٢ - ٣٦) و (٢ - ٣٧) .

(٢) انظر ما سيرد من إيضاح بشأن هذا البيان فيما بعد .

حملك الإياد لا يصح لا تطلق صلاحية المنشأة في توريد السلع وتنفيذ الأعمال
موضوع العقد .

كما لا يسمح البنك أيضا لمقترض أن يستبعد أحد المتقدمين للمناقصة
لمسبب من هذا القبيل .

ولكن يستثنى من ذلك جواز استبعاد منشآت أو السماح بعدم
التعامل معها أو في بضائع تنتمي إلى دولة تحظر الدولة المقترضة بحسب
هوانيتها أو لوائحها الرسمية ائيلة علاقت تجارية معها ، ما دام يقتنع
البنك أن مثل هذا الحظر لا يؤثر على المنافسة الفعلية من أجل الحصول
على السلع أو الانشاءات المطلوبة .

المعقد المسبق ، والتمويل بالقر رجمي :

١ - ٨ - في بعض الاحيان ، التي يكون المقترض قد أبرم عقدا
في تاريخ سابق على توقيع اتفاقية القرض مع البنك ، قد يضحي العقد
مقبولا من جانب البنك من أجل مزيد من السرعة والفعالية في تنفيذ
المشروع . على انه يجب منعقد بالنسبة لهذا المعقد أن تكون اجراءات
تجهيز المشروع بما يلزمه من سلع وانشاءات بما في ذلك « الاعلان »
متشعبة مع احكام اللوحة وارشاداتها العلة كي يمكن اعتبار المعقد المسبق
صالحا للتمويل من جانب البنك ، واعمال اجراءات المراجعة العادية من
قبله في هذا الشأن .

وفي حالة المعقد المسبق ، فإن المقترض يبرم ذلك المعقد على
مسئوليته الخاصة ، وأي اقدام من قبل البنك على مراجعة ما تم ،
ومطالبة المقترض باستيفاء اجراءات أو مستندات ، وابداء مقترحات لمنع
القرض ، لا يلزم البنك بالمواظعة على منح القرض للمشروع المطروح .

ويطلق على أي اداء من جانب البنك لبلأغ سداد لموضوعات اتخذت
من قبل المقترض بموجب المعقد المسبق ، أي الذي أبرم في تاريخ سابق
على توقيع القرض - يطلق على ذلك الاداء « التمويل الرجعي » أو

« التمويل بالترخيص » ، وبمثل هذا التمويل غير مسموح به ، إلا في الحدود التي سنوف حينها اتفاقية القرض .

المشروعات المشتركة :

١ - ٩ - المتجنون والمقاولون في بلد المقترض يشجعون على المشاركة في إجراءات تجهيز المشروعات ، ذلك ان البنك يسمى ، من خلال إجراءات تجهيز المشروعات إلى تشجيع تنمية الصناعة المحلية . ويمكن للمتجنين والموردين في البلد المقترض ان يشتركوا في المناقصة استقلالا أو كمشركين لمتجنين أو مقاولين اجانب ، اى من بلاد أخرى .

ولكن البنك لا يسمح ببنائات تكون فيها مثل هذه المشاركة وجوبية ، ولا يما شبيه ذلك من صور المشاركة المفروضة بين المتسلطين المحلية والأجنبية .

مراجعة البنك :

١ - ١٠ - يراجع البنك المناقصات التي يطرحها المقترض من حيث الإجراءات والمستندات وتقييم العطاءات وارساء المزايا ، للتأكد من ان الشروط السليمة للمنافسة قد اتبعت . والإجراءات التي يتبناها البنك لتحقيق هذه المراجعة بيئية في المحق رقم (١) وسنعرضها فيما بعد .

وتحدد اتفاقية القرض الى اى مدى تتبع إجراءات المراجعة هذه بالنسبة لمختلف اصناف السلع والأشغال المبولة بحصيلة القرض .

التجهيز الخلفي

١ - ١١ - لا يمول البنك نفقات السلع والأشغال التي لم تتبع في الحصول عليها الإجراءات المتفق عليها .

وتقوم سلسلة البنك على الفاء ذلك الجزء من القرض الذي مولت به السلع والأعمال التي تم الحصول عليها بغير الإجراءات الرسمية للمنقصة . كما يجوز للبنك ، بالإضافة إلى ما تقدم أن يشترط بموجب اتفاقية القرض اتخاذ إجراءات أخرى لتدارك ما قد يقع من مخالفات ، وذلك بأن يفرض أى جزاءات أخرى يقوم بتطبيقها في حالة المخالفة .



ويبين من ذلك أنه على الرغم من أن البنك الدولي قد وصف أحكام لاتحة منقصلته بأنها « إرشادات عامة » إلا أن هذه في حقيقة الأمر ليست في مجيوعها مجرد إرشادات توجيهية اختيارية للمقرض أن يتبناها أو لا . يتبناها عند تجهيز مشروعاته التي يقترض من البنك لأجل تمويلها والتصرف عليها ، بل هي أحكام تقرر لها الزام معين يتمثل في الجزاءات التي يجد المقرض أنه تعرض لها ووقعت عليه عند أخلاقها بها ، وعلى الأخص ذلك الأمر المتمثل في عدم تمويل البنك أى نفقت تصرف على سلع وإنشاءات لم تتبع بشانها الإجراءات التي يبينها البنك في لائحته بقدر لا بأس به من تحصيل ، والتي يجب أن تجد صداها في اتفاقية القرض حتى تكون ملزمة للمقرض ، فالزامها هنا لا يأتي إلا من إيرادها في الاتفاقية الملتزمة للقرض التي يوقع عليها البنك والدولة المقرضة ، وتأخذ صفتها الملزمة من أساسها تعاقدية قائم على تلاقى إرادتين على الأكل . فمن تريد من الدول أن تحصل على القرض الذي تحتاج إليه من البنك الدولي يجب أن تقبل النص في الاتفاقية على اتباع أحكام اللاتحة فيما يستتفذه من إجراءات لتجهيز المشروع بالسلع والأشغال والأعمال المرتبطة بها كقفل وتأمين وضمان وغير ذلك . ومن سلسلة البنك الفاء أى جزء من القرض استخدم بالمخالفة لإرشاداته العامة في تمويل تجهيز المشروع بالسلع أو الأشغال العامة ، ومن ثم يعود على الدولة المقرضة بهذه المبالغ لردّها إليه من ماله الخاص ، كما أن للبنك في سبيل ضمان حصن يتفق لإرشاداته العامة ، أى لاتحة منقصلته ، والزام الأطراف المعنية بها أن يلتزموا إلى قرض أى إجراءات أو إتخاذ أى إجراءات تحفظية تحددها اتفاقية القرض .

الفصل الثاني

الأحكام العامة المناقصة الدولية التنافسية

فلما أن لائحة مناقصات البنك الدولي قد تضمنت ، بعد الأحكام العامة التي عرضتها في المقدمة ، طائفتين من الأحكام . وفي هذا الفصل نعرض الطائفة الأولى من هذه الأحكام ، وهي الخاصة بالمناقصة الدولية التنافسية .

تهجد :

٢ - ١ - إن إجراءات المناقصة الدولية التنافسية ، أو المناقصة على أساس من المناقصة العامة ، على ما هو متبع في لائحة البنك الدولي تستهدف أن تتيح لكل المناقصين أو المزايعين المتقبولين أو المؤهلين للتقدم بطلباتهم لتجهيز المشروعات الممولة من البنك الدولي (١) العلم بمتطلبات المقترض من عمليات تجهيز مشروعاته الممولة من البنك الدولي كما تتيح لهم فرصا متكفئة لتقديم عطاءاتهم بخصوص تجهيز تلك المشروعات بالسلع والأشغال اللازمة .

المناقصات المحصورة :

٢ - ٢ - عندما تكون المناقصة التنافسية الدولية هي الوسيلة المناسبة لتجهيز المشروع بسلع أو أشغال معينة ، لكن المقترض يريد أن يحتجز أداء جزء من هذا التجهيز للموردين أو المقاولين المحليين ،

(١) على ما تقدم بيانه في البند (١) من المجلد ١ .

فلن البنك يجوز له أن يقبل مثل هذا التجهيز المحتجز ، وذلك على شريطة :

(أ) ألا يكون هذا التجهيز المحتجز أملا لتحويله بقرض من البنك ، ومن

ثم لا يكون موقفاً موقفاً بقرض من هذا القبيل ،

(ب) ألا يؤثر هذا التجهيز بشكل فعال على الإبقاء المرضى بتطلبت المشروع من ناحية للتكاليف أو الجودة أو السير الزمني للتنفيذ . بأن يعوق منه أو يبطئ فيه .

نمط وحجم العقود :

٢ - ٢ - يجب أن تحدد وثائق المناقصة بوضوح نمط العقد الذي سيبرم ، والأحكام المقترحة إدراجها في ذلك العقد .

وأكثر أنماط العقود شيوعاً في هذا المقام ينص على أن يكون السداد على أساس مبلغ أجنبي ، أو على أساس سعر الوحدة ، أو على أساس التكلفة مضافاً إليها الأتعاب ، أو على أساس الصبح بين واحد

أو أكثر مما تقدم من صور أداء الثمن .

ولا تعتبر العقود على أساس التكلفة الممنوعة ، أي العقود التي يضمن فيها صاحب المشروع للمجهز استرداده ما تكبدته من تكاليف مقبولة من البنك ، إلا في ظروف استثنائية مثل أن يكون العقد محاطاً بمخاطر كبيرة ، أو حينئذ لا يمكن تحديد التكاليف مقدماً بدقة كافية .

على أن مثل هذه العقود يجب أن تتضمن إضافة حوافز مناسبة للتشجيع على الحد من التكاليف .

٢ - ٤ - يتوقف حجم المقدر في كل حالة على ضخامة المشروع وطبيعته وموقعه .

وبالنسبة للمشروعات التي تحتاج الى نوعيات متعددة من الاعمال والمواد ، تبرم عادة عقود منفصلة ، بعضها لاداء الاشغال وآخرون لتوريد المهمات ، او قد تبرم عقود موحدة للتوريد والتكريب معا .

٢ - ٥ - وبالنسبة لمشروع يحتاج الى اشغال مدنية او معدات متباينة ، ولكن يمكن الفصل بينها ، يجوز ان يدعى المترايدون للمناقصة تحت خيارات مختلفة بتقديم عطاءات بمقود ومقود بخيلة ، بنا لتسند يجذب اهتمام الشركات الكبيرة والصغيرة على حد سواء . وفي هذه الحالة يجب ان يسمح للمقاولين والصناع الموردين ان يقدموا عطاءاتهم من اجل عقود مفردة تغطي مجرد شرائح من المشروع ، او من اجل مجموعة من العقود المقتلة تغطي رزمة من عمليات المشروع حسب ما يخطر بباله مطلقا مع مصالحهم وامكاناتهم .

ويجب ان تتمتع معا بمزايا العطاءات جميعا ، الرزم فيها والمعمولة ، اي عطاءات الشرائح وعطاءات الجسلة ، وتقييم كلها في وقت واحد ، وذلك بغية تحفيز المطاء او مجموعة العطاءات التي تقدم افضل المزايا للمقترض (١) .

٢ - ٦ - وفي بعض الحالات المعينة ، كحالة ما تكون فيه عمليات خلسة ، او شديدة التداخل ، قد يقبل البنك اسناد العملية بمرتها الى مقاول واحد . وقد درج العرف على تسمية هذه العملية « عملية تسليم مفتاح » وعندئذ يتولى ذلك المقاول الذي سوف يلتزم بتنفيذ الشغل وبموجب عقد واحد ، اعداد التصميم والقيام بالاعمال الهندسية ، وتوريد

(١) انظر ما سبق في بقى (٢ - ٤) و (٢ - ٥) بالنسبة لاجراءات تقييم العطاءات .

المهمات والأجهزة وتركيبها ، وفي النهاية اقلية المشيد المعملى أو الصناعى أو الهندسى المتعاقد عليه ككللا .

أو بدلا من ذلك قد يتولى المقترض مسئولية التصميم والاعمال الهندسية ، ويدعو الزايدون المناقصة عن عقد يحملهم نصب مسئولية توريد وتركيب ما يلزم للمشروع من معدات وأجهزة .

٢ - ٧ - ان اعداد التسميات التفصيلية والاشتراطات الهندسية للبضائع والاشغال التى سيتم تجهيز المشروع بها ، بما فى ذلك اعداد المواصفات الفنية وسائر وثائق المناقصة ، يجب ان يسبق الدعوة الى المناقصة من اجل ابرام العقود .

على أنه فى حالة « عقود تسليم المفتاح » أى عقود التنفيذ الشامل ، وفى حالة عقود الانشاءات الصناعية الضخمة التى تنصف بمراحل تنفيذية واسعة ومتشعبة ، قد يكون من غير المرغوب فيه أو من غير العملى اعداد مواصفات فنية كاملة مقدما . وسوف يكون ضروريا فى مثل هذه الحالة اللجوء الى اجراء المناقصة على مرحلتين ، المرحلة الأولى تتضمن دعوة ، بغير طلب تحديد أسعار ، للتقدم بمقترحات فنية تقبل الاستيضاح ، واختلال التعديلات المناسبة . ثم تعقب هذه المرحلة مرحلة ثانية تقوم فيها العطاءات بالأسعار (١) .

الاضطرار والإعلان :

٢ - ٨ - يعتبر من الأمور الحيوية بالنسبة للمنافسة للاضطرار فى الوقت المناسب عن الفرص المتاحة للتقدم بالعطاءات .

وبالنسبة للمشروعات التى تحتاج الى تجهيزها بالسلع أو الاعمال الفنية على اسس المناقصة الدولية التنافسية ، فان المقترض يطلب بان

(١) وهذه الطريقة تعرف باسم « عطاء المظرومين » .

بعداً ويقدم الى البنك اخطاراً عليها بالتجهيز ، وذلك في أسرع وقت ممكن وعلى كل الأحوال في موعد غايته ستون يوماً سبقة على تاريخ فتح باب حصول الكلفة على مستندات المناقصة المتعلقة بتلك البضائع أو الأعمال حسب الأحوال .

وسوف يدبر البنك أمر نشر هذا الاخطار في مطبوع من مطبوعات الأمم المتحدة بعنوان « نشرة الأمم المتحدة للتنمية ، الطبعة التجارية » .

ويجب أن يتضمن الاخطار معلومات تتعلق بالآتي :

(أ) مطلق القروض الممنوح (أو المنتظر تلقيه) .

(ب) مقدار القرض ، والغرض منه .

(ج) وصف البضائع والأعمال المطلوب امداد المشروع بها عن طريق المناقصة الدولية التنافسية .

(د) الموعد المقرر للتقدم الى المناقصة أو التقدم ببيان الخبرة المسبق

(هـ) تعيين الجهاز التابع للجهة المقترضة ، الذي يتولى مسؤولية تجهيز المشروع الممول ومن ثم إجراء المناقصة . وهذا الجهاز قد يكون على سبيل المثال وزارة أو هيئة عامة أو وحدة من وحدات الإدارة المحلية أو شركة عامة على حسب الأحوال .

ويظل المقترض مطالبا في هذا المقام بتجديد الاخطار سنوياً وتقديم ما استحدث من المعلومات اللازمة ، مادام لازال ثمة بضائع أو أعمال لازمة لتجهيز المشروع على أسس المناقصة التنافسية الدولية .

٢ — ٩ — كما يجب أن يبلغ المجتمع الدولي في الوقت المناسب أيضاً المقترض التي سوف تتاح للمناقصة فيها تبعاً لنوعيات العقود ، ولأجل هذا الغرض :

(أ) يتم الاعلان عن الدعوة الى تقديم ببيان الخبرة المسبق ،
او عن الدعوة الى المناقصة المبلية في واحدة على الأقل من
الصحف السيلرة في بلد المقترض .

(ب) يتم الاعلان عن ذلك ايضا في الجريدة الرسمية لهذا البلد ان
وجدت مثل هذه الجريدة .

(ج) تسلم نسخ من هذه الدعوات او الاعلانات الى المبلين المبلين
للدول المؤهلة كالمبلين التجاريين والقناصل لظك الدول (١)
التي تعد ماردة فعالة للسلع والانشاءات والاعمال المطلوبة .

(د) كما تسلم نسخ من تلك الدعوات والاعلانات الى اولئك الذين
أصبحوا عن اهتملهم بتجهيز المشروع نتيجة للاخطار
المعلم عنه .

(هـ) كما انه لامر يشجع عليه المقترض ان يتولى اجراءات النشر
عن المناقصة في الطبعة التجارية لنشرة الامم المتحدة
للتنبية .

١ ا و بالنسبة للمقود الضخمة ، او المتخصصة ، او ذات الاهمية
قد يطلب البنك من المقترض ان يتولى الاعلان للتقدم ببيان
الخبرة المسبق او الاعلان عن المناقصة في بعض المجلات او
الصحف الفنية او المتخصصة المعروفة ، او في النشرات
التجارية او الصناعية ذات التداول الدولي الواسع .

وفي كل الاحوال ، يجدر أن يتم أبلأع المجتمع الدولي بمقتضى عدم في
وقت كاف لتمكين الراغبين في المناقصة ، والمنتظر اشتراكهم فيها ،
من الحصول على المستندات والأوراق الخاصة بالمناقصة واعداد
عطائهم والتقدم بها (٢) .

(١) راجع البنود (١ - ٥) و (١ - ٦) و (١ - ٧) .

(٢) راجع ما سيلي في البند (٢ - ٤٤) .

بيان الخبرة المسبق المتزايدين :

٢ - ١٠ - ان طلب المقترض من المتزايدين ومقضى المطالبات المستقبلين التقدم ببيان الخبرة المسبق امر ينصح به بالنسبة للائتمان الضخمة او المتشعبة . كما ينصح به على سبيل الاستثناء ايضا وفي بعض الاحيان بالنسبة لتوريد المهمات المصنعة حسب طلب العميل ، وبالنسبة للخدمات التخصصية ، وذلك من اجل التاكيد مقدما وقبل الشروع في المناقصة ان الدعوة الى التقدم بالمطاعات ستوجه نضبا الى اولئك القادرين على الاداء .

وتتولى اتفاقية القرض مع البنك تحديد ما اذا كان بيان الخبرة المسبق مطلوبا بالنسبة للعبء الموقوفة .

وقد يكون بيان السجلات المسبق مفيدا ايضا لتحديد مدى صلاحية تفصيل محلول محلي في الحالات التي يحوز فيها ذلك (١) .

ويجدر ان يعتمد تقدير الخبرة المسبق اعتمادا تاما على مقدرة المنتظر تزايدهم على اداء العقد المزمع ابرامه .

ويؤخذ في الاعتبار في هذا المقام على الاخص :

(ا) الخبرة ، وسابقة تنفيذ عقود مماثلة .

(ب) الامكانيات المتاحة للتنفيذ من حيث :

— فريق العاملين الذين سيكون تكريس جهودهم للمشروع .

— الاجهزة والالات والمعدات التي سيكون تخصيصها لاتباع الاعمال .

— المركز المالي ، خضية توقف من يسند اليه المشروع عن المضى به الى نهاية المطاف .

(١) انظر ما سيرد بيانه في البند (٦ - ٢٤) .

ويجب أن يتم الاعلان عن الدعوة الى التقدم ببيان الخبرة المسبق والاطار منه للاشتراك في المناقصة على العتود المحددة ، وفقا للنحو المبين فيما تقدم للبندين ٢ - ٨ و ٢ - ٩ .

ويجب ان يرسل الى جميع الذين يريدون ان يوضموا موضح الاعتراف بصدد التقدم ببيان الخبرة المسبق :

(أ) تصور لما هو مطلوب تنفيذه بالمقد من اهداف .

(ب) ايضاح واف بماهية الخبرة المطلوبة لتحقيق ذلك .

وبجرد ان تستوفى اجراءات تقدير الخبرة المسبق ، تصير وثائق المناقصة الى اولئك الذين تقررت كلفتهم ، ويجب ان يسمح لكل المتقدمين الذين استوفوا المعايير المحددة للاشتراك في المناقصة ، وتقديم عطاءاتهم تهيئاً لايرام الحقد .

الفصل الثالث

وثائق المناقصة الدولية التنافسية

٢ - ١١ - عندما تنوى جهة معينة اجراء مناقصة فلها يجب أن تصدر الوثائق او المستندات المتعلقة بهذه المناقصة . ولدى البنك الدولي نماذج لهذه المستندات والوثائق سواء نطق الامر بمناقصة لتوريد سلع او بمناقصة لتنفيذ اشغال . وتفى هذه الوثائق النموذجية بالشروط التى تتطلبها اللائحة . ويمكن للمقترض الاسترشاد بها .

ويجب ان تتضمن وثائق كل مناقصة البيانات التى تسمح للراغب فى التقدم بعطاءه ان يعد عطاءه على ضوءها وهو على بينة من امره ، سواء بشأن البضائع او بشأن الاشغال التى سيكون مطلوب منه توريدها او تنفيذها .

وبصفة عامة فان وثائق المناقصة يجب ان تتضمن :

— الدعوة الى المزايدة اى تقديم العطاءات .

— تعليمات او ارشادات لتقديم العطاءات .

— نموذج العطاء .

— نموذج المقدم بعد رسو العطاء .

— الشروط العامة والخاصة للمقصد :

— المواصفات الفنية .

— قوائم بالبضائع أو كراسات بجميع الأعمال والرسومات .

— كافة ما يلزم من ملاحق ، مثل النماذج الخاصة بشتى الضمانات

والتاميفات ~~المتعلقة~~ .

— بيان بالرسم المقرر للحصول على وثائق المناقصة .

هذا ، ومن الطبيعى ان تختلف تفاصيل هذه المستندات والعناصر التى تتطلب منها ، تبعاً لطبيعة وحجم كل عملية مناقصة أو عقد ، ولكن القدر المتفق فى هذه الوثائق ان تتضمن ما يوضح لكل راغب فى الاسهام فى المناقصة ما الذى يجب ان يحتويه عطاؤه من بيانات بشأن البضائع أو الاشغال التى سيتم تجهيز المشروع بها .

وقد يرى البنك ضرورة عرض مستندات المناقصة عليه بعد اعداده لراجعتها قبل توزيعها على الراغبين فى التقدم الى المزايده . وعندئذ تقضى اتفاقية القرض تحديد ذلك ، ويبين ما يلزم عرضه كله أو بعضه من هذه المستندات عليه .

ويجوز للجهة المعنية بأجراء المناقصة ان تحصل من الراغب فى المزايده رسماً لقاء حصوله على المستندات التى تمكنه من الاشتراك فى المناقصة . على أنه فى حالة المطالبة بمثل هذا الرسم يجب عدم المخالاة فيه ، حتى لا يدفع ذلك الى عزوف بعض المتنافسين الصالحين للقيام بتوريد البضائع أو الاشغال المطلوبة . وسوف يكون هذا الرسم معقولاً متى جاء متفقاً مع التكاليف الفعلية لأعداد تلك الوثائق .

وفىما يلى مزيد من الايضاح لتفاصيل مستندات المناقصة .

الاشارة الى البنك :

٢ — ١٢ — قد ترغب الجهة المعنية بأجراء المناقصة ان تشير فى

مستندات المناقصة الى البنك ، وعندئذ يجب ان تستخدم الصيغة التالية :

« ان (... اسم المقترض ...) حصل (او طلب الحصول) على قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعملة مختلفة يساوي (...) دولارا امريكيا لمواجهة تكاليف (اسم المشروع) ويعتزم استعمال جزء من حصيلته هذا القرض في اداء المدفوعات المعتدة تبعا للعقد (او العقود) التي من اجلها صدرت هذه الدفعة للمناقصة . ولن يتم الدفع من جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير الا بناء على طلب (اسم المقترض) وموافقة البنك وذلك وفقا لشروط اتفاق القرض واحكامه . ولن يكون لاحد سوى (اسم المقترض) اى حق مستبد من اتفاق القرض او المطالبة من حصيلته القرض باى شيء » .

صلاحية العطاء :

٢ - ١٢ - يتعين ان يلتزم مقدمو العطاءات في المناقصة الدولية التنافسية بالإبقاء على عطاءاتهم سارية المفعول طوال المدة التي تحدد في الدعوة الى المناقصة . ويجب ان تعنى وثائق المناقصة بتحديد المدة التي يظل طوالها العطاء ساريا ولمزبا لمقدمه بعدم سحبه خلالها والا تعرض لمصارعة التباين المقدم منه مع العطاء إذا سحبه العطاء قبل انتهاء تلك المدة المحددة . وبعد هذا من قبل الجزاءات الانتفاضة التي توقع عند الاخلال بشرط متفق عليه .

ويتعين ان تكون هذه المدة كافية لتمكين المقترض من اتمام دراسة العطاءات المقدمة ، وجراء المقارنات بينها ، وربما ايضا مراجعة البنك في شأن التوصية بالارساء ، وذلك في الحالات التي تكون هذه المراجعة لازمة بمقتضى اتفاقية القرض .

وبصفة عامة فان مدة صلاحية العطاء ، ولئن كان يجدر الا تطول اكثر من اللازم ، الا انها يجب ان تكون بالمقدار الكافي ولا تزيد عن هذا

التجبر الكافي ليجرى خلالها المقرض تقييم المطاءات المطروحة ، ويحصل على جميع الموانعت الضرورية حتى يمكن منح المقتد خلال هذه الفترة .

تأمين المطاء :

٢ — ١٤ — ويجوز للمقرض أى الجهة الداعية الى المناقصة ان تطلب من المتقدمين التقدم « بتأمين عطاء » وهو ما يمكن ان نسميه ايضا لطبيعة هذا التأمين « بالتأمين المؤقت » وذلك فى الشكل وبالمبلغ المحدد فى وثائق المناقصة بحيث يوفر هذا التأمين للمقرض حماية معقولة ضد قبول صاحب المطاء عن عطلته قبل المدة المحددة للبت فى المطاءات ، ولكن يجدر عدم المخالفة فى مبلغ التأمين المطلوب الى الحد الذى يؤدى الى انصراف الراغبين فى المناقصة وعزوفهم عن التقدم بمطاءاتهم .

كما يجب ان يظل التأمين سارى المفعول لمدة ثلاثين يوما عقب فترة سريان المطاءات ، وذلك كى يتاح للمقرض الردح الكافى والمعتول من الوقت ليبحث المطاءات والبت فيها .

على ان كلا من المتزايدين الذين لم يوفقوا فى عطاءاتهم يجب ان يرذ اليه التأمين الذى ارفقه بمطائه ، وذلك فور التقرير بعدم التعاقد معه لعدم رسو المناقصة عليه ، وايضا بدون حجة الى طلب يقدم منه لهذا الغرض .

شروط المقتد ووثائق المناقصة :

٢ — ١٥ و ١٦ — يجب ان تصد وثائق المناقصة حقوق والتزامات المقرض من ناحية والمقاول او المورد من ناحية اخرى ، وعلى الاخص يجب ان تتضمن وثائق المناقصة النص بكل دقة على ما يأتى :

(١) الاستئصال المطلوب انجازها ، ونطاقها وموقعها ، وكذلك مهام

وسلطة المهندس أو المهندس المعماري إذا ما قرر المقترض استخدامه للإشراف على العقد وإدارة تنفيذه .

ب — البضائع المطلوب توريدها ، ويمكن تسليمها أو تركيبها .

ج — حقوق والتزامات المقترض من ناحية ، والمقاول أو المورد من ناحية أخرى .

د — الجدول الزمني لتنفيذ الأشغال أو تسليم البضاعة .

هـ — شهادة الضمان .

و — مستلزمات الصيانة .

ي — وكذلك أية شروط أخرى مرتبطة بالأشغال أو البضائع .
فبالإضافة إلى شروط التعاقد العامة ، يجب أن يتضمن العقد ما أكد محتاجه من شروط خاصة بتلايم مع طبيعة المشروع الجاري تجهيزه وتكون من متطلباته .

وبصفة عامة ، يجب أن تحرر وثائق المناقصة بالوضوح الذي يقتضيه السماح بممارسة المناقصات الدولية التنافسية وتشجيعها .

كما يجب أن تتولى وثائق المناقصة أيضا بيان أي عليل من العوامل التي يقدر الدامى إلى المناقصة أن يضعها موضع الاعتبار إلى جليدها .
عائل السعر في تقييم العطاءات وكيفية استخدام هذه العوامل في المعايرة على نحو مختلف من اتباع محيل السعر للحكم على صلاحية العطاءات .

وفي حالة السماح بالتقدم بعطاءات على أسس بدائل من التصيلات والخليلات وجداول الاتجار وشروط الدفع أو ما شابه ذلك ، فيتمين النص صراحة على اشتراط قبول ذلك ، والسبل التي تمكن من استخدامها في التقييم .

وكما استجندت معلومات أو إيضاحات إضافية أو تصويبات لاختفاء أو تعديل لوثائق العطاء ، فإن كل من سبق أن تسلم وثائق المناقصة يجب أن يبلغ يترك الإيضاحات أو التصويبات ، وذلك كله في وقت كاف قبل التاريخ المحدد لتقديم العطاءات حتى يتمكن الجميع على قدم المساواة من أن يتدبروا أمورهم ، ويتخذوا الاجراءات التي تلائمهم بخصوص ما سوف يقدمونه من عطاءات .

وبعبارة موجزة ، فإن وثائق المناقصة ينبغي أن تصاغ بحيث تشجع على التنافس في المناقصات الدولية ، وعلى أن يجري التنافس على النحو الذي يجعله محققا للفرض منه على أكمل وجه .

المسألة :

٢ - ١٧ - كما يجب كي تحقق وثائق المناقصة الأغراض المستهدفة منها ، أن تتضمن كلها كان ذلك مناسبا ، الإشارة الى الاختبارات والمعايير والمبيل التي سوف تتبع من جانب المقترض للحكم على مدى مطابقة المعدات الموردة أو الإستيفال المؤداة للمواصفات المطلوبة .

وكذلك الرسومات الهندسية يجب أن تكون مطابقة لنص المواصفات الفنية المستزمة .

وفي حالة النص على وجوب توافر معايير خاصة بالنسبة للمعدات أو المواد أو الصنعة ؛ فموجبة ككتبت أو غير ذلك ؛ وجب على مستبذات المناقصة أن تنص أيضا على أن المعدات أو المواد أو الصنعة تكون مقبولة متى توافرت لها معايير تتضمن مستوى من الصلاحية لا تقل أن لم تعمل عن مستوى الصلاحية الذي تتطلبه تلك المعايير الخاصة المشتركة .

استعمال الاسماء التجارية :

٢ — ١٨ — كما يجب أن تقوم المواصفات الفنية للبضائع والمعدات على أساس من الخصائص المطلقة بها أو متطلبات الاداء ذات العلاقة بالاعراض الفنية التي يدعو المقترض للتفكير من أجلها أو على أساس كليهما معا . ويجدر تحاشي الإشارة إلى الاسماء التجارية أو أرقام الفهارس أو الكatalogات أو ما شابه ذلك من توصيفات للبضائع والمعدات . وإذا لزم الأمر ، وكان من الضروري ذكر اسم تجارى أو رقم بكتالوج أو فهرس خاص بمنتج معين استكمالاً لتحديد مواصفاته ، تعيين بعد أى إشارة من هذا القبيل إضافة عبارة « أو ما يعادل ذلك » .

وبصفة عامة ، فإن المواصفات التي تشترط لبضاعة معينة يجب أن تصاغ بحيث تسمح بقبول العروض عن بضائع مشابهة في الخصائص ، وتوفر أداء وجودة مساويين على الأقل للمعايير الموصونة .

القيود على السحب :

٢ — ١٩ — سنرى فيما بعد إجراءات الصرف من حصيلة قروض البنك (١) على أنه من القيود التي ترد على السحب من حصيلة قروض البنك أن يؤدي المسحوب من هذه الحصيلة مخصص لتمويل البضائع والأشغال التي توفرها أو تقوم بها « مصادر مؤهلة » وهذه المصادر المؤهلة سبق أن أوضحناها طبقاً للاتحة البنك (٢) . ولهذا فقد اشترط البنك أن تتوافر لديه المعلومات عن « بلد المصدر » للبضائع والأشغال التي يقوم البنك بتمويلها . ومن ثم يجب أن تستلزم وثائق القائمة من المورد أو المقاول أن يوفر البيانات اللازمة لهذا الغرض .

١ — راجع البندين (٢٩ — ٢) و (٢٠ — ٢) .

٢ — راجع البند (١ — ٥) .

الحكم خاصة بالعملة :

٢٠ - ٢٠ - تبين وثائق المناقصة العملة أو العملات التي يحدد بها مقدمو العطاءات أسعارهم ، وتبين أيضا إجراءات تحويل الأسعار المحددة بعملات مختلفة إلى عملة واحدة لفرض مقارنة العطاءات المقدمة على أساس معيار نقدي واحد . كما تبين وثائق المناقصة العملة أو العملات التي سيتم بموجبها سداد ثمن العقد .

وقد تضمنت لائحة مناقصات البنك الدولي في هذا المقام عددا من الأحكام (١) تهدف إلى : —

أ - ضمان عدم تحميل مقدمي العطاءات لاي مخاطر تحويل بالنسبة للعملة العطاء وعملة السداد .

ب - إتاحة الاختيار للمتنافسين المنتهين إلى دول ذات عملات ضعيفة باستخدام عملة أكثر قوة .

ج - تمكين المقترض من اختيار أقل العطاءات المطابقة لمواصفاته سعرا ، وذلك من تلخيص القرار الذي اتخذته بلرساء العقد .

كما يكفل كل ذلك للمتنافسين التقدم بأفضل أسعارهم ، ودعم الأساس السعري لعطاءاتهم ، مع ضمان العدالة في الوقت ذاته لجميعهم .

ويمكن إيجاز هذه الأحكام فيما يلي : —

كولا : عملة العطاء :

تضمنت المواد (٢ - ١٢) و (٢ - ٢٢) و (٢ - ٢٣) الأحكام الخاصة بعملية العطاء ويمكن بيانها في الآتي :

١ - في البنود من (٢ - ٢١) إلى (٢ - ٢٦) .

٢ - ٢١ - بصفة عامة :

أ - تمس وثائق المناقصة على أن يكون للمتناقض الخيار بين أن يضع سعر عطائه بعملة بلده أو بعملة شائعة الاستعمال في التجارة الدولية .
وتحدد وثائق المناقصة التي يضعها المقترض هذه العملة الدولية .

ب - على المتناقص الذي يتوقع أن يتحمل مصروفاته بأكثر من عملة واحدة ، ويرغب أن يتم الدفع له وفقا لذلك ، أن يذكر في عطائه القدر الخاص بكل عملة على حدة .

ج - على أنه يجوز للمتناقص بدلا من ذلك أن يضع سعر العطاء الاجمالي بعملة واحدة ، مع تحديد المنوعات بعملات أخرى كنسبة مئوية من هذا السعر وتحديد أسعار الصرف المستخدمة في حسابها .

٢ - ٢٢ - التوريد :

د - بالنسبة لمنافست توريد أو تركيب المعدات أو كليهما معا يجوز أن تشترط وثائق المناقصة على المتنافسين تحديد الجزء الذي يمثل التكاليف المطية من سعر العطاء بعملة المقترض أى بالعملة المطية .

٢ - ٢٣ - الاشتغال العملي :

هـ - بالنسبة لمنافست الاشتغال يجوز أن تشترط وثائق المناقصة أن يضع كل من المتنافسين اجمالى سعر العطاء بعملة المقترض على أن يحدد المتناقص ، أى مقدم العطاء ، ما يقدره لاحتياجاته من مدفوعات بالعملة الاجنبية في شكل نسبة مئوية من سعر العطاء .

و - على كل مقدم عطاء أن يحدد أسعار الصرف التي استخدمها في اعداد حساباته هذه . كما يكون للمقترض أن يشترط في وثائق المناقصة أن يستخدم مقدمو العطاءات أسعار الصرف المحددة في تلك الوثائق .

ثانيا : تحويل العملة لغرض مقارنة العطاءات :

٢ - ٢٤ - سعر العطاء هو مجموع المنوعات التي سوف يلتزم المقترض بسدادها الى من سيرسو عليه العطاء بالعملات المختلفة .

وكي يتسنى للمقرض اجراء مقارنة بين أسعار العطاءات المقصية ،
بتعين تحويل أسعار العطاءات التي تلقاها كلها الى عملة واحدة . وعملة
الأساس هذة يختارها المقرض ويحددها في وثائق المناقصة .

ولما كانت أية عملة تفضح لتقلبات في أسعار الصرف ارتقاعا
وانخفاضاً ، مما يجعل هذا التحويل الذي تتم على أساسه المقارنة بين
أسعار العطاءات المقدمة عرضة للاضطراب ، فإن المقرض يتولى في وثائق
المناقصة بيان سعر الصرف للعملة التي سيتم التحويل على أساسه .

وسعر الصرف هذا يكون هو السعر المعلن للمبيعات من هذه العملة
من جانب مصدر رسمي يتعامل فيها . ومن الجهات الوسيطة التي تتعامل
في العملات على سبيل المثال والتي يحتد بها تطلنه من أسعار صرف لها
البنوك المركزية .

ولكن أسعار الصرف المعلنة من قبل المصادر الرسمية قد تتغير ايضاً
ولهذا فإن المقرض يقوم بإجراء التحويل باستخدام أسعار الصرف المعلنة
للعملات من قبل مصدر رسمي كالبنك المركزي أياً : (أ) في تاريخ يتم
اختياره سلفاً ، ويحدد في وثائق المناقصة ، على ألا يكون هذا التاريخ
سابقاً على التاريخ المحدد لفض مظاريف العطاءات بأكثر من ثلاثين يوماً ،
أو (ب) في التاريخ الذي يتخذ فيه القرار بإرساء العقد . وفي كل من هاتين
الحالتين يجب ألا يكون التاريخ لاحقاً للتاريخ الأصلي المنصوص عليه في
وثائق المناقصة لانتهاء فترة سريان العطاءات .

ويبين من ذلك بجماء ، انه اياً ما كان سعر الصرف المعلن هذا ،
الا ان المتناقص لا يلزم بأى سعر صرف أدنى به في عطائه بعد انتهاء فترة
سريان عطاؤه ،

وعلى المقرض ان يحدد في وثائق المناقصة ما يقع عليه اختياره ما
تقدم بوضوح ، وعلى نحو لا يشوبه لبس .

ثانياً : عملة الدفع :

تضمنت البنود من ٢ - ٢٥ الى ٢ - ٣٠ أحكاماً خاصة بعملية

دفع السعر المبين في العقد أي ثمن البضاعة أو الخدمة المقدمة ، وبشروط وطرق دفع ذلك الثمن . وتنحصر هذه الأحكام فيما يلي : -

أ - يدفع سعر العقد بالعملة أو العملات المتصوص عليها في العطاء الفائز ، باعتبار أن المقترض قد ارتضى ذلك عندها أرمى المناقصة على صاحب العطاء الفائز .

ب - إذا كان العطاء مقدما بعملة واحدة مع طلب بتقدم العطاء السداد أيضا بعملات أخرى غير العملة التي وضع بها سعر عطاؤه ، وعبر عن احتياجه لهذه العملات الأخرى كنسبة من سعر العطاء ، فإن أسعرا الصرف المستخدمة من قبل صاحب العطاء في عطاؤه هي التي ستستعمل من أجل السداد إليه ، وذلك للتأكد من أن قيمة حصة العملة الأجنبية من سعر عطاؤه ستظل من غير أن يلحقها تغيير سواء بمكسب أو خسارة ، وذلك بما يكفل لثمن العطاء ثباته وعدم تقلبه .

ج - يراعى أن تكون شروط الدفع متشعبة مع المراسلات التجارية الدولية المتبعة في توريد البضائع أو تنفيذ الأشغال ، وللاعراف الموقية المرتبطة بهذه أو تلك . وذلك كله على ضوء ما يأتي :

في عقود التوريد :

- عقود توريد البضائع يجب أن ينص فيها على دفع الثمن بكليلة بمجرد توريد البضاعة المتعلقة عليها ، أو بمجرد توريدها وأجراء الفحص عليها إذا ما استلزم ذلك .

- عقود التوريد التي تتضمن التركيب ويعد التشغيل يجب أن ينص فيها على أن الثمن لا يستحق للمورد بمجرد توريد البضاعة بل أن يستحق جزء منه بعد إيفائه بالتزاماته بالتركيب ، أو بالتركيب وبدء التشغيل .

— بالنسبة للمعقود الكبيرة المتعلقة بتوريد وتركيب المصانع والأجهزة
ويبدأ تشغيلها يراعى النص على أداء دفعت مقدمة مناسبة .

— بالنسبة لمعقود التوريد طويلة الأجل يراعى النص على أن يكون
السداد على دفعت متتابعة تتفق مع سير عمليات التنفيذ .

— يجزى في عقود التوريد استعمال خطابات الضمان المستندية ،
والاعتماد عليها للتأكد من حصول الدفع المنجز للمورد عند تنفيذ التزاماته
بالتوريد أولاً بأول .

في عقود الاشتغال :

يجب أن تتضمن عقود الاشتغال ، كلها كان ذلك مناسباً ، النص
على أداء :

— دفعت مقدمة لأغراض التهيئة .

— دفعت تحت حساب المصانع والخامات .

— دفعت منتظمة حسب اطراد سير الأعمال . كما يجب أن تتضمن
تلك العقود النص على خصم مبالغ لضمان حسن الاداء .

د — تحدد وثائق المناقصة طريقة السداد وشروطه .

هـ — إذا كان التقدم بطرق للسداد أو بشروط بديلة مسموحاً به ،
يتذكر ذلك في وثائق المناقصة ويشار أيضاً إلى الظروف التي يسمح فيها
بتلك .

للصرف من حصيللة القرض :

يراعى في طريقة الدفع للمقاول أو المورد الإجراءات الواجب
تلتزمها للصرف من حصيللة القرض . وتفاصيل إجراءات السحب المطبقة

لدى البنك الدولي مينة في وثيقته المعنونة « الخطوط الارشادية للصرف من حصيله قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية » .

وعلى أى حال فإن السحب من حصيله البنك يتم :

(أ) بناء على طلب من المقترض الى البنك بأن يسدد له مبلغ قلم فعلا بدفعها للورد أو المقاول .

(ب) وقد يوافق البنك على القيلم بالدفع مباشرة للورد أو المقاول بناء على طلب خاص صادر من المقترض عن كل حالة دفع .

(ج) وقد يوافق البنك أيضا على السداد المباشر لمصرف تجارى يكون قد اصدر لصالح المورد أو المقاول خطب ضمان مغطى بموافقة من البنك ، صادرة بناء على طلب المقترض باعادة السداد الى مثل هذا المصرف .

تعديل الأسعار :

٢ — ٣١ — تنص وثائق المنقصة اما على تثبيت اسعار العطاءات ، وأما على احتمال تعديلها بالزيادة أو النقصان ، أى اعادة تسويتها على اساس من معيار أكثر انضباطا وعدالة .

ويكون هذا التعديل في حالة حدوث تغير في عناصر التكلفة الأساسية ، كالمبالة والأجهزة والمواد والوتود .

ولا يكون النص على امكانية تعديل الاسعار بالنسبة للعقود البسيطة التى تتطلب تسليم بضائع أو تنفيذ اشغال خلال ممد قصيرة مثل سنة واحدة ضروريا عادة .

ولكن النص على امكانية تعديل الأسعار قد يكون ضروريا في العقود الخاصة بتوريد بضائع أو تنفيذ أعمال ثمعد عدة سنوات .

على أن من الممارسات المألوفة أيضا في هذا الشأن الحصول على أسعار ثابتة لبعض نوعيات العدد والأجهزة بغض النظر عن موعد التسليم . وفي مثل هذه الحالات لا تكون هناك حاجة الى نص خاص بإمكانية تعديل الأسعار يدرج في العقد .

وعلى ذلك فإنه بالنسبة لعقود تجهيز المشروعات تجدر التفرقة بين العقود البسيطة قصيرة الأجل ، والعقود الممتدة التنفيذ لأجل طويلة . ولا تمن الحاجة الى النص في وثائق المناقصة على امكانية تعديل الأسعار عادة الا بالنسبة للعقود طويلة الأجل . على أنه بالنسبة لهذه العقود قد يلجأ الى الحصول من اصحاب العطاءات على أسعار ثابتة ، وذلك بصدد بعض نوعيات العدد والأجهزة ، ويظل المتناقص ملتزما بهذه الأسعار الثابتة دون نظر الى موعد التسليم بعد ذلك الميعاد أو قرب . أما بالنسبة للعقود قصيرة الأجل سواء تعلقت بتوريد بضائع أو استكمال اشغال ، فقد تتطلب وثائق المناقصة إمكانية تعديل الأسعار في بعض الأحيان أيضا .

٢ - ٣٢ - والآن ، على أي نحو يمكن تعديل أسعار العقد ،
الى إعادة تسويتها على نحو أكثر واقعية واتساعا ؟

يمكن ذلك بأحدى وسيلتين :

(١) باستخدام معيار (أو معايير) محددة يكون من شأنه (أو من شأنها) تقسيم إجمالي تكلفة العقد الى مكونات جزئية قابلة لإعادة التسوية على هدى من مؤشرات سعرية موصلة لكل من هذه المكونات .

(ب) يطلب ادلة كتابية من مقدم التوريد أو المقلول يتقدم بها (بها في ذلك الفواتير) ويكون من شأنها التثبت من قيمة كل مكون من مكونات السعر الإجمالي .

على أن لاتحة البنك الدولي تفضل الطريقة الأولى على الثانية .

وتحدد وثائق المناقصة بوضوح أي الوسيلتين سيتبع ، والمعايير التي ستراعى في حالة تطبيق الوسيلة الأولى ، والتاريخ المتخذ أساسا لهذا التطبيق ، وذلك كي يجرى تطبيق الأحكام على جميع المتنافسين موحدا .

دفعات الثمن المسددة مقدما :

٢ — ٢٢ — إذا سبقت دفعات من الثمن مقدما فور توقيع العقد وعلى أثره ، وذلك لقاء البضائع المتفق على أنها ستورد أو الاستغلال المقرر أنها ستستفد أو لقاء التعبئة ، أي حشد الجهد من جانب المورد أو المقلول للبدء في أداء متطلبات العقد ، فيجب أن تكون هذه الدفعات طبقا لما قدر لمواجهته من نفقات على وجه التحديد في وثائق المناقصة .

كما أن مقدار الدفعات المسبقة وتواريخ سدادها (مثل دفعات مسبقة لأجل المواد المطلوبة والمسلية إلى الموقع بفرض دمجها في المنشأة) يجب أن يحدد في وثائق المناقصة .

وعلى ذلك ، فإن من المتعين أن ينص في وثائق المناقصة على المبالغ المقدرة لمواجهة نفقات التعبئة لدى النحو السابق أيضا أو لمواجهة غير ذلك من نفقات مشابهة . ويبين في تلك الوثائق مقدار الدفعات المسبقة من الثمن وتواريخ سدادها أن كان لهذه الدفعات موجب في العمليات التي تنصب عليها المطامات .

على كل الأحوال ، فإن وثائق المناقصة يجب أن تتضمن النص على

توقيتات من أجل تزويد المقترض بها يلزم من ضمكت تكفل الا يضيع عليه ما يؤكده من ثمن مسبق للبورد أو المقاول .

التأمين الاثناء :

٢ — ٢٤ — يجب ان تتضمن وثائق المناقصة الخاصة بالاثمغال نصا يتطلب تأمينا ببلغ كاف لحماية المقترض في حالة الاخلال بالعقد من جانب المقاول .

ويجب ان يقوم هذا التأمين في صورة ضمان اداء أو كعالة مصرعية حسب ما يتفق عليه مع المقاول ، أو بعطارة أخرى ، حسب ما يختاره المقاول مما يجيء النص عليه بهذا الصدد في وثائق المناقصة التي يجب ان تحدد اداء التأمين بالشكل والمبلغ المناسبين .

ويتنوع مبلغ الضمان أو الكعالة تبعا لحجم الاثمغال ولتنوعية التأمين الذي يتقدم به المقاول .

ويجوز ان تنص وثائق المناقصة على ان يحتجز المقترض نسبة مئوية من اجبالي المنفوعات المستحقة عليه للمقاول لضمان ادائه الكامل بالقرامته .

ويجب ان تمتد فترة سريان التأمين الكافي الى ما بعد التاريخ المقرر لاستكمال الاثمغال ، وذلك لتغطية ضمان المقاول بالصيانة ، أو لتغطية ضماتك أخرى أخذها المقاول على عاتقه والتزم بها .

ومن ثم لا يجوز ان تقتصر فترة سريان التأمين على الفترة الى حين التسليم المبعثى أو المؤقت .

ويمكن ان يقدم المقاول تأمينا منفصلا كي لا يطل استيفاءه لحقوقه من العقد بالكامل فور اتمه له إلى التزم به .

٢ - ٣٥ - وإذا كان ما تقدم خلاصا بمقتود الاشغال ، فإن عقود التوريد قد يشترط فيها أيضا على الموردين أو المصنعين ان يتقدموا بضمان مصرفى لحماية المقرض من عدم اداء المورد أو الصانع بالتزاماته العقدية ، ولكن الحاجة الى تأمين الاداء فى هذه العقود يتوقف على اوضاع السوق والممارسات التجارية الجارية ، أو بمطابقة ادق على العرف التجارى المتبع بالنسبة لتوريد وتصنيع تلك السلع .

وقد يتطلب تأمين الاداء فى مثل هذه العقود لتغطية التزامات الضمان ، كضمان العيوب الخفية ، وضمان عدم التعرض . على انه كبديل لذلك يجوز للمقرض ان يحتجز نسبة مئوية من المبالغ المستحقة لتغطية هذا الضمان . وعندئذ يجب ان تكون الاحتجارات - شأنها فى ذلك شأن الضمانات ذاتها - بمقتولة وغير مرهقة للمورد أو الصانع وفى حدود ما يحقق الغرض منها بغير ما زيادة أو مخالفة .

الفصل والثامن :

٢ - ٣٦ - يجب ان تدعو وثائق المناقصة الخاصة بتوريد البضائع المتنافسين الى التقدم بعطاءاتهم على أساس سعر التكلفة بما فى ذلك التأمين والنولون بمراعاة تسليم البضاعة الى المقرض فى ميناء الوصول ، سواء كان هذا الميناء ميناء بحريا أو برى أو جوى . على ان يكون لمن سمرسو عليه العطاء ان يشحن البضاعة ويؤمن عليها من أى بلد مؤهل لذلك (بالمعنى المفهوم فى البندين ١ - ٥ و ١ - ٦ سالف الإشارة اليهما) .

ويجب ان يجرى تقدير العطاءات واختيار اثنى عطاء على أساس اسعار (سيف) المنوه عنها .

وفى حالة توقيع العقد على أساس اسعار (سيف) هذه ، فيجوز

للموردين ان يتخفوا الترتيبات التى يرونها مناسبة للنقل والتأمين من اى
نصر يعتمد ، اى من بلد مؤهل على ما تقدم من معنى .

٤ - ٤٧ - على ان المقترض قد يشاء ان يجرى النقل الخارجى
والهاتين عن طريق شركة وطنية ، وذلك لاعتبارات متنوعة كتجميع هذه
الشركات ودعمها بتزويدها بفرص للممارسة نشاطها ، او اقتصادا في
التنقلات باعتبار ان تكاليف تلك الشركات سوف تكون اقل من تكاليف
الشركات الأجنبية ، او لتلك المقترض لشركات من هذا القبيل في قطاعه
المعنى ، او لمصوبة الحصول على الشركات الأجنبية في وقت من الاوقات .
وعندئذ يطلب من المتقدمين بيان اسعارهم على اساس تسليم البضاعة
بميناء الشحن (فوب) اى على اساس تسليم البضاعة على ظهر السفينة
قبل اطلاقها الى ميناء التبريق . وذلك بالاضافة الى بيان لاسعارهم بميناء
الوصول (سيف) سواء كان هذا الميناء بحريا او جويًا او ارضيا . كمحطة
سكة حديد او نقل برى .

ويكون الاصل تقييم العروض واختيار ائناها على اساس سعر
(سيف) ولكن للمقترض ان يوقع العقد على اساس سعر (فوب) ويتخذ
من ناحيته وعلى مسؤوليته الترتيبات التى يقدرها لتدبير خدمات النقل
والتأمين للبضاعة التى يستلجها لتجهيز مشروعه .

ويكون تحويل تكاليف نقل البضاعة والتأمين على نظرها بحسبيلة
تقرض البنك على اساس من سعر (سيف) حسب ما اورده المتقدمين
في عطائه .

فاذا زادت تكاليف خدمات النقل والتأمين بالنحو الذى رتبته المقترض
على ١٥٪ من سعر (سيف) حسب ما اورده المتقدمين في عطائه تحمل
المقترض دون البنك تحويل كمثل تكاليف النقل والتأمين .

٢ - ٢٨ - وتمكينا للمقترض من الاحلال الفوري لاية بضاعة
مطلوبة لتجهيز العقد فقد اُرِىَ طلب ، يجب حتى لا يتجهل المقترض ان يكون

لتعويض المخرى دفعه في حالة ذلك فقد أو التلف واجب الدفع بعملية حرة ، أى بعملية قابلة للتحويل دون قيود مفروضة عليها لأجل هذا التحويل .

وإذا لم يشأ المقترض أن يكون التأمين الذى يؤديه تأميناً لدى شركة من شركات التأمين ، فعليه أن يتقدم بالدليل الى المورد أو المصنع على أن لديه من الموارد ما يتيح له أن يبذل الى دفع ما قد يستدعى دفعه من تعويض في حالة فقد البضاعة المراد أصلاً التأمين عليها أو تلفها وبعملة قابلة للتحويل بلا أدنى قيود على ذلك ، أى بعملية حرة .

٢ — ٢٩ — يجب أن تبين وثائق المناقصة نوعيات التأمين الذى على المتنافس أن يتقدم بها وشروطها .

وبالنسبة للمقاولات الاشتغال المدنية ، يتطلب عادة أن يتقدم المقاول ببوليصة تأمين شاملة لكل الأخطار .

يجب أن تسمح وثائق المناقصة للمقاولين أن يتقدموا ببوالص تأمين مبرمة مع أى شركة تأمين تنتمى الى دولة تعتبر مصدراً مؤهلاً (١) .

وبالنسبة للمشروعات الكبيرة التى يتولى تنفيذها في موقع واحد عدة مقاولين يجدر أن يحرص المقترض على اخضاع التوقيعات اللازمة للحصول على تأمين شامل يغطى المشروع كله . وفي هذه الحالة يجب أن يسمى المقترض الى أن يكون تلقية لمروض هذا التأمين على أساس من المتنافس بين شركات التأمين المذكورة .

التأمينات والحوافز :

٢ — ٤٠ — يجب أن تنص وثائق المناقصة على نوعيى المقترض

(١) راجع ما سبق ايضاحه في البند (١ — ٥) وثان احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والتعليق على التأمين في مصر .

تعميضا ماليا مناسبيا عن الاضرار التى قد تلحق به من جراء التأخير
فى استكمال الاشغال او تسليم البضائع ، او عدم استيفاء الاشغال او
البضائع لمطالبات الاداء ، متى ادى ذلك الى تكبيد المقترض زيادة فى
التكاليف ، او خسارة فى العائدات او فى غيرها من المنافع المرجوة .

كما يجدر ان تتضمن وثائق المناقصة النص على منح الموردين او
المقاولين علاوة فى الثمن اذا ما انجزوا الاشغال او سلموا البضائع فى وقت
مبكر عن الموعد الذى حدد لذلك فى العقد عندما يكون فى مثل هذا الاتجار
او التسليم المبكر نفع عقده على المقترض .

القوة القاهرة :

٢ - ٤١ - يجب ان تنص شروط العقد المتضمنة فى وثائق المناقصة
على انه لا يعد اخفاق أى من طرفي التعاقد فى الوفاء بالتزاماته المتعلق
عليها ، اخلافا لتعاقد ، اذا جاء هذا الاخفاق نتيجة حادث « قوة قاهرة »
حسب تحديدها فى شروط العقد .

اللغة :

٢ - ٤٢ - يجب ان تحرر وثائق المناقصة بأحدى اللغات المستعملة
عادة فى المعاملات التجارية الدولية ، وهى على وجه التحديد الانجليزية
والفرنسية والاسبانية .

كما يجب ان تذكر وثائق المناقصة ان نصها المحرر بهذه اللغة هو
الذى يصول عليه عند نشوب أى اختلاف فى التفسير بين اطرافها .

فض النزاعات :

٢ - ٤٣ - يجب ان تتضمن شروط العقد احكاما تنطبق بالتساوى
الواجب التطبيق ، وبالجبهة التى يلجا اليها المتعاقدان لفض ما قد ينشأ
بينهما من منازعات فى شأن تنفيذ العقد .

وقد يكون للتحكيم التجارى الدولى مزايا عملية تجعله يفضل.
اساليب اخرى من اساليب فض المنازعات .

ولذلك يجب على المقترضين اخذ هذا الاسلوب بعين الاعتبار فى
شأن تسوية ما يحتل مشوبه من منازعات اثناء تجهيز المشروع بالاضائع
والاشغال .

على انه لا يجوز تعيين البنك محكما ، او يطلب منه ترشيح محكم
فى مثل هذه المنازعات .

الفصل الرابع

فتح المظاريف وتقييم العطاءات

بعد أن تناولنا في الفصول السابقة عرض الاحكام العلية للمنافسة الدولية التنافسية على ضوء الارشادات العلية لتجهيز المشروعات الممولة بقروض البنك الدولي ، وما تتطلبه وثائق هذه المنافسات من شروط ، نعرض في هذا الفصل احكام لاتحة البنك الدولي بشأن فتح المظاريف وتقييم العطاءات تمهيدا لاختيار افضلها لارساء العقد عليه .

٢ - ٤٤ - يجب ان تحدد وثيقة الدعوة الى المنافسة الفترة التي يسمح فيها للمنافسين ان يتقدموا فيها بعطاءاتهم . وفي هذه الفترة يتولى الراغب في التقدم الى المنافسة اعداد عرضه الذي سيتقدم به .

ولما كانت المشروعات تخطف فيها بينها حسب حجتها ومدى تشعب العمليات التي سوف يتعاقد عليها فانه يتعين مراعاة الظروف الخاصة بكل مشروع ، وتحديد فترة التقدم بالعطاءات حسب مقتضيات كل مشروع .

ويصفى علية ، فانه بالنسبة للمنافسة التنافسية الدولية لا يجدر ان تقل الفترة المقررة للتقدم للزيادة فيها عن خمسة واربعين يوما من تاريخ توجيه الدعوة للتقدم بالعطاءات ، او من تاريخ توفير وثائق المنافسة للراغبين في الحصول عليها ايها ابعد ، أي ايها احدث زمانا .

على انه في حالة الاشغال المدنية الكبيرة او توريد الاجهزة المتقدمة فان مدة السماح بالتقدم بالعطاءات لا يجدر ان تقل عن تسعين يوما .

وفلك لتمكين الراغبين في التقدم الى المناقصة من اجراء ما يحتاجه الامر بالنسبة لهم من دراسة ومراجعة .

وقد يكون ثمة جدوى من ان يعقد المقترض مؤتمرا يحدد موعده ومكانه ويدعو اليه الراغبين في التقدم بعطاءاتهم للرد على ما قد يعين لهم من استفسارات ، او قد يدعوهم الى زيارة الموقع الذي سيقام عليه المشروع حتى يكونوا على بينة اكبر بالمكان الذي سيرسلون اليه معدات وموادهم وعليهم لتنفيذ المشروع اذا مارسى عليهم المزايد . ومن الجيد ان يقدم بهذه المؤتمرات المسبقة والزيارات لموقع العمل لضمان تضاد مضى الجهل ببعض الظروف ، ومن ثم لضمان سلامة القرار المتخذ من قبل المتزايدين ، اما بالتقدم الى المزايدة ، او بالاحكام عن ذلك .

ومن المقرر ان حضور من يرغب من المتزايدين هذه المؤتمرات والزيارات انها يكون على نفقتهم الخاصة ، فهذه تكلفة يتحملون بها وحدهم جون المقترض .

ويجب ان يسمح للمتقدمين الى المزايدة بان يقدموا عطاءاتهم مسبقة باليد او برسلة بالبريد .

ويلزم ان يكون العنوان الذي سترسل اليه العطاءات او تسلم فيه باليد محددا مسبقا في الدعوة الى التقدم بالعطاء ، وكذلك يجب ان يحدد في تلك الدعوة مسبقا الساعة واليوم الاخير المحدثين لتسليم العطاءات .

تجارب فتح المظاريف :

٢ - ٤٥ - يجب ان يكون الموعد المحدد لفتح المظاريف هو آخر يوم لتلقى العطاءات ، او في اعقاب ذلك باقل فترة ممكنة من الزمن ، وذلك لضمان السرية التي يجب ان تحاط بها العطاءات ، وعدم اتاحة الفرصة لتقييم أية شبهة تلاعب في العطاءات في الفترة من الترخيص المحدد

كأخر موعد لتلقى العطاءات والموعده المحدد لفتح المظاريف ، اذا تراخت تلك المدة أو استطالت .

ويجب ان يحدد ذلك التاريخ وايضا المكان الذى سيجرى فيه فتح المظاريف فى الدعوة الى المناقصة .

وعلى المقترض ان يفتح المظاريف فى الميعاد والمكان السابق تحديدهما لذلك الاجراء .

ويجب ان تفتح المظاريف علانية فى جلسة عامة يسمح للمتنافسين وممثليهم بحضورها .

ويطلب بصوت عال اسم كل متنافس والمبلغ الاجالى لعطائه ولكل عطاء بديل ، اذا كان قد طلب اليهم التقدم بعطاءات بخيلة او سح لهم بذلك ، ويسجل ذلك فى محضر الجلسة ما ان يفتح مطرووف كل عطاء .

ويراعى ارسال نسخة من هذا المحضر الى البنك عند طلبه .

ولا يلتفت الى العطاءات التى ترد بعد الميعاد المحدد .

تأيضاح العطاءات او تعديلها :

٢ — ٤٦ — فيما عدا الحالات الاستثنائية (١) والتى تقررت كبتيل عن التجاء المقترض الى اعادة المناقصة ، يراعى عدم السماح لمقدمى العطاءات باخفال اى تعديل فى عطاءاتهم ما ان يفتح اول مطرووف من مظاريف العطاءات .

ومن ثم يراعى ايضا الا يطلب المقترض بعد البدء فى فتح المظاريف من اى متنافس ان يعدل فى عطائه .

(١) راجع البند (٢ — ٦٠)

وتد يطلب المقترض من أى من مقتضى العطاءات امتساحات لازمة
لا يمكن تنعيم عطائه ، ولكن ليس للمقترض أن يطلب من أى متنافس أو
يسمح له أن يغير في جوهر عطائه أو أسعاره بعد فتح المظاريف .

تدابير كفاءة السرية :

٢ - ٤٧ - بعد فتح المظاريف بجلسة علنية كما سبق أن أوضحنا
والى حين الاعلان عن ارساء العقد ، يراعى عدم الادلاء الى مقدمى
العطاءات بأية معلومات أو افضلحت أو توجيهات بشأن المتبع فى ارساء
المنقصة .

وكذلك يراعى عدم الاخلال بالسرية التى تحاط بها عملية فحص
العطاءات والبت فيها والانعضاء الى أى شخص آخر من غير المتنافسين
بأية معلومات عن ذلك ما لم تكن لهذا الشخص صلة رسمية بهذه العملية .

فحص العطاءات :

٢ - ٤٨ - بعد فتح المظاريف ينصرف المقترض الى فحص العطاءات
المقدمة تمهيدا للبت فيها ، باختيار أفضلها ويرس على المتقدم به التزايده
ويبرم العقد معه .

وعلى المقترض وهو يفحص العطاءات أن يتحقق مما اذا كانت
العطاءات قد استوفت ما يأتى :

١ - اشتراطات الاطية المطلوبة فى البند ٢ - ٥ من لائحة البثك .

٢ - صحة التوقيع .

٣ - الضمانات اللازمة .

٤ - البيانات الجوهرية لوثائق المنقصة .

٥ - الخلو من اخطاء ملحية في صلباتها .

٦ - انتظام وثائق المناقصة وسلاستها ، بصفة عامة .

فلذا لم يستوف أحد المطامات هذه المتطلبات استيفاء جوهريا ، بأن انطوى على تعديلات جسيمة للشروط والاحكام والمواصفات المبينة في وثائق المناقصة أو على تحفظات جذرية بشأنها ، يستبعد ويصرف النظر عنه .

ولا يسمح لعدم المطاء أن يعمل ما وقع في عطله من اخطاء ملحية أو يصوب ما تردى فيه من خروج على ما تضمنته وثائق المناقصة من شروط واحكام ومواصفات بعد فتح المظاريف (١) .

مقارنة المطامات وتقييمها :

٢ - ٤٩ - بهدف تقييم المطامات الى تحديد تكلفة كل عطاء بالنسبة للمقترض ، على نحو يسمح بعد ذلك بمقارنة المطامات على أساس تكلفتها المقبلة .

وسوف يكون المطاء الذى يقع عليه الاختيار لابرار المقد مع صلبه هو المطاء الأقل تكلفة ، وأن لم يكن يلزم أن يكون الأقل سعرا (٢) ومن المعروف أن المطاء الأقل سعرا ليس يلزم أن يكون أقل المطامات تكلفة ، فمعيار اختيار أفضل المطامات إذن هو « التكلفة المقبلة الأقل » وليس « أقل الاسعار المفروضة » .

٢ - ٥٠ - إذا كان قد لحق أى خطأ حسابى بسعر المطاء الذى تلى في جلسة فتح المظاريف فانه يعمل لا يمكن إجراء التقييم .

(١) راجع البند (٢ - ٥١) .

(٢) وذلك في إطار ما يقضى به البند (٢ - ٥٠) أيضا .

ولأغراض التقييم أيضا تجرى ضوابط في الأسعار المعروضة للتوصل الى تحديد تكلفة العطاء الحقيقية على عائق المقترض اذا ما ارتضى تعديلات او تحفظات لوردها مقدم العطاء يمكن حساب تأثيرها على سعر العطاء تأثيرا كبيرا ، ولم تكن مؤثرة على موضوع العقد تأثيرا جوهريا . فالتحفظات والتعديلات غير الجزئية التي يوردها المتزايد يمكن ان تمثل تكلفة اضافية على عائق المقترض ، وله في مجال المناقصة والتقييم بين العطاءات المختلفة ان يحلها على السعر الذي يعرضه صاحب العطاء المقترن بتلك التحفظات والتعديلات ، وذلك على أساس من تقدير مقابل مالي لها يضاف الى السعر الذي عرضه العطاء .

ولا توضع في الاعتبار عند تقييم العطاءات للمنافسة بينها أحكام نسوية الأسعار لمواجهة تغير الظروف في فترة تنفيذ العقد .

٢ - ٥١ - تقوى وثائق المناقصة تعيين المقومات او العوامل التي ستؤخذ في الاعتبار بالاضافة الى الثمن عند تقييم العطاءات والنحو الذي سيعتمد بها من أجل تحديد اقل العروض المقيمة تكلفة .

ومن ضمن المقومات والعوامل التي يجوز ان تؤخذ في الاعتبار بهذا الصدد مالي :

١ - تكاليف النقل الداخلي الى موقع المشروع .

٢ - جدولة المقاولات .

٣ - ميعاد اكتمال الاشتراكات او تلم التسليم .

٤ - تكاليف التشغيل .

٥ - تكلفة المعدات وانسحابها .

٦ - توافر خضعت الصيغة وطمع الخيل .

ويجوز بقدر الامكن عمليا ، ان تحدد بمقابل نقدي المقومات أو
العوامل التي يجرى على مقتضاها تقييم العطاءات واختيار احدى العروض
منها ، أو تعطى هذه المقومات والعوامل وزنا نسبيا في احكام تقييم
العطاءات الواردة في وثائق المناقصة .

الفصل الخامس

احكام تكميلية في تقييم المطامات

نبحثنا بلجنا من « وثائق المنظمة التنافسية الدولية » وفقا لاحكام لائحة منقاصات البنك الدولي للائتمان والتعمير ، التي تعتبر تدوة لما يوضع من لوائح تحكم تجهيز مشروعات التنمية المولة تمويلًا دوليًا بما يلزمها من بضائع ومنشآت . فتحققنا عما تتطلبه إرشادات البنك المطية بالنسبة لوثائق المنظمة فيما يتعلق على الاخص بصلاحيات المطامات والتأمين المؤقت ، وشروط العقد ، والمعلير ، واستعمال الاسماء التجارية والقيود على السحب من حصيلة القرض ، وعملة العطاء ، وتحويلها لاغراض مقارنة المطامات ، وشروط وطرق الدفع ، وتكاليف الأسطر ، والنفقات المقدمة . كما تحققنا من تلحين الاداء ، والنقل والتأمين ، والتضمينات والحوافز ، والقوة القاهرة ، واللغة التي تحرر بها وثائق العطاء والتي يحتكم اليها عند الاختلاف في بنود العقد ، ووسائل تسوية المنازعات التي قد تنشأ من جراء تنفيذ العقد .

واذا مضينا تدلج احكام لائحة منقاصات البنك الدولي فسنجد ان احكامها بالنسبة لتقييم العطاءات قد تضمنت من الاحكام ما يشهد الى الاحكام التي اوردها في الفصل السابق على التفصيل الآتي :

توريد البضائع :

٢ - ٥٢ - بالنسبة لمطامات توريد البضائع على اساس من احكام المنقاصات الدولية التنافسية يجرى تقييم ومقارنة المطامات ببرامها الآتي :

(أ) على مقدمى العطاءات ان يُفكروا في إعطاءاتهم السعر (سيف)
اى مرعيا فيه تكلفة شحن البضاعة المستوردة الى ميناء
الوصول . اما بالنسبة لغير ذلك من البضائع غير المستوردة
فيذكر سعر تسليم المصنع ، أو سعر صالة العرض ، أو
سعر المخزن أو سعر سوق التجزئة .

(ب) لا يؤخذ في الاعتبار عند تقييم العطاءات الرسوم الجبركية
وغيرها من الضرائب على الاستيراد المرتبطة بمحل المناقصة ،
ولا الضرائب على المبيعات أو ما شابهها من الفرائض المالية
المتصلة ببيع أو تسليم البضائع محل العطاء .

(ج) ويدرج في العطاء أيضا تكاليف النقل الداخلى أو اى مصروفات
تتعلق بنقل أو تسليم البضاعة الى المكان الذى مستخدم
أو يتم تركيبها فيه من اجل المشروع .

الاعمال الفنية :

٢ - ٥٢ - في تجهيز المشروعات باعمال انشائية يكون المقاولون
مسئولين عن كافة الضرائب والرسوم وسائر الفرائض المالية الأخرى .
وعلى المتنافسين أن يضعوا هذه العوامل موضع الاعتبار عند اعداد
عطاءاتهم ويجرى تقييم العطاءات والمفاضلة بينها على أساس من
مراعاة ذلك .

ويصفه غلبة سوف لا يسمح بأي إجراء من شأنه ان يجرى استبعاد
تتعلق لأي من العروض تزيد أو تقل عن تقدير حدد تحديدا مسبقا
لأسعار العطاء .

اعداد تقرير بلجارات التقييم والارساء :

٢ - ٥٤ - يعد المقترض تقريراً منفصلاً عن تقييم المطاعاات والمقارنة بينها ، محددا فيه الاسباب التى بنيت عليها التوصية بالرساء المطاء .

وبطبيعة الحال ، فان هذا التقرير يختم به المقترض الاجراءات التى اتخذها بعد فتح المظاريف من تقييم ومقارنة المطاعاات المقدمة . ولكن التساؤل لا يلبث ان يثور بعد ذلك عما اذا كان على المقترض ان يوافق البنك بصورة من هذا التقرير ام يحتفظ به لنفسه .

وفى هذا الصدد تحدث اتفاقية القرض المبرمة مع البنك ما اذا كان على المقترض ان يرفع هذا التقرير الى البنك من اجل مراجعته ، وذلك اما قبل ارساء المطاء من جلبب المقترض او بعد ارسائه .

افضليات محلية واقليمية :

٢ - ٥٥ - بناء على طلب المقترض ، ويشروط يتفق عليها مع البنك ، وينص عليها فى وثائق المناقصة ، يجوز ان يرتضى فى المناقصات التنافسية الدولية قدر من الافضلية فيما يتعلق بما ياتى :

(ا) السلع المنتجة فى بلد المقترض ، وذلك عند اجراء مقارنة السلع المحلية بلك التى يعرضها منتج اجنبى .

(ب) السلع المنتجة فى بلدان اخرى غير بلد المقترض ، تربطها به اتفاقية جبركية تقرر افضليات اقليمية لبلدان نامية بمسند تشجيع تكايلها الاقتصادي من خلال اقامة اتحاد جبرى او تقرير منطقة حرة ، وذلك عند اجراء مقارنة عطاءات مقدمة من منتجى او صناع هذه البلدان بعطاءات اخرى لجنبيه .

(ج) الائصال المدنية المزمع انشاؤها في دول اعضاء بقل فيها
نصيب الفرد من اجمالي العائد القوسى عن مستوى معين ،
وذلك عند مقارنة عطاءات مقدمة من مقاولين مطيين معتمدين
بعطاءات مقدمة من مقاولين اجانب .

٢ - ٥٦ - متى تقرر السماح بالفضلية محدودة للمنتجين المطيين
أو المقاولين المطيين وفقا لاحكام اتفاقية القرض ، فان الاساليب والمراحل
المبينة في الملحق رقم (٢) من لائحة البنك تكون واجبة الاتباع عند تقييم
العطاءات ومقارنتها .

تفسير الكفالية اللاحق لتقديم العطاءات :

٢ - ٥٧ - اذا لم تكن كفالية مقدمة العطاءات قد سبق ان قدرت
من قبل ، فعلى المقترض ان يقرر ما اذا كان المتناقص الذى قيم عطاؤه
على انه اذنى العطاءات سمرا لفيه الصلاحية والموارد اللازمة لتجولى
تنفيذ العقد المستهدف بفعالية واقتدار .

والمعيار لهذه الفعالية وهذا الاقتدار يجب ان تبينها وثائق المناقصة،
فإذا لم يستوف المتناقص هذه المعايير يرفض عطاؤه .

وفى هذه الحالة ، يجب ان يعود المقترض فيطبق ذات المعايير على
صاحب اذنى عطاء يليه .

لرسماء العقد :

٢ - ٥٨ - خلال فترة سريان العقد ، بعد تقييم العطاءات
ومقارنتها ، يرمى المقترض المناقصة على مقدم العطاء المقيم بأنه اذنى
العطاءات تكلفة ، والذي تتوافر فيه معايير الصلاحية والاقتدار المالى .

ولا يجوز مطالبة ملازم المطاء كشرط لارساء التعاقد عليه ، أن يأخذ على عاتقه اعباء لم يرد ذكر لها في المواصفات ، أو أن يعدل بشكل آخر في عطائه .

مد فترة سريان المطاءات :

٢ - ٥٩ - يجدر بالمقترض أن يستوفي تنقيح المطاءات ، ثم يجري ارساء التعاقد خلال الفترة المحددة مبدئيا لسريان المطاءات ، وذلك حتى يتجنب الالتجاء الى طلب مد هذه الفترة .

فلذا استقدمي الامر ، لظروف استثنائية بجررة ، أن يطلب المقترض مد فترة سريان المطاءات ، فطيه :

١ - أن يطلب ذلك من المتناقصين جميعا .

٢ - وأن يطلبه منهم كتابة .

٣ - وأن يكون الطلب قبل فوات فترة السريان المطلوب مدها .

٤ - وأن يخطر البنك الدولي بذلك .

فلذا طلب المقترض من أصحاب المطاءات مد فترة سريان عطاءاتهم على نحو ما تقدم ، فلا يجوز أن يطلب منهم تعديل أسعارهم ، أو تعديل أي شرط من شروط العقد ، كما لا يسمح لهم بذلك .

وأصحاب المطاءات ازاء طلب مد فترة سريان المطاءات بالخيار بين امرين :

الأول : أن يرفضوا مد فترة سريان عطاءاتهم ، وعنفذ فانهم يصيحبون في حل مما يكبله به عطاؤهم ، دون أن يفقدوا ثابن المطاء (الثابن الابتدائي) فلهم أن يستروه ككلا .

الثاني : ان يتبلوا مد فترة سريان عطاءاتهم ، وعندئذ يكون عليهم ان يعدوا فترة صلاحية تأمين العطاء .

رفض العطاءات جميعا :

٢ - ٦٠ - تتضمن وثائق المناقصة عادة النص على حق المقترض في رفض العطاءات جميعا .

ونظرا الى ما يحتاج اليه اعداد المناقصة التنافسية الدولية من جهد وتستغرقه من وقت وتكلفه من نفقات ، فان مثل هذا الرفض الشلل للعطاءات ، يشكل نتيجة غير مستحبة ، ويستدعي النظر قدر الامكان في تداركها وتلافيها .

ولذلك فانه يتمين على المقترض ان يتشاور مع البنك قبل اقدام على رفض العطاءات جميعا ، بل وقبل الدخول في مفاوضات او طلبه عطاءات جديدة .

على ان رفض العطاءات جميعا يكون مبررا في حالة عدم استجابة هذه العطاءات برمتها استجابة جوهرية لمتطلبات المشروع واحتياجاته ، بحيث يكون من نافلة القول بإمكان ارساء تعلقت مشر .

كما يكون مثل هذا الرفض مبررا في حالة وجود تنافس فعال ، مما يفقد المناقصة الدولية التنافسية جوهر كيانها ، ويجعل ارساء التعاقد غير ذي معنى .

فاذا كان لجو المقترض الى رفض العطاءات جميعا ، وطلب عطاءات جديدة بالواصفات السابقة ذاتها ، لجرد التوصل الى اسعار ادنى ، فلن ارشادات البنك تنهى عن ذلك ولا ترتضيه الا في حالة ما يزيد ادنى عطاء مقيم على التكاليف التقديرية للمشروع زيادة جوهرية .

ولكن في هذه الحالة أيضا يجوز للمقترض كبدل لاعادة المناقصة ، ان يتفاوض مع صاحب ائني العطاءات المقيمة في محاولة للوصول الى تعاقد مرض ، وفي حالة عدم استجابة صاحب ذلك المطاء لاجراءات التفاوض على نحو مرض ، فللمقترض ان يعود فيجرب التفاوض لذات. الفرض مع صاحب ائني عطاء تال له .

فاذا ما رفضت العطاءات جميعا فعلى المقترض ان يعرض على البنك اسباب الرفض ، وان يعيد اما الى مراجعة المواصفات ، او تعديل المشروع ، او الاثنين معا ، وذلك قبل الدخول للتقدم بعطاءات جديدة .

الفصل السادس

وسائل التعاقد غير المنافسة الدولية التنافسية

جدوى الاتجاه الى اساليب غير المنافسة الدولية التنافسية :

٢ - ٦ - ليست المنافسة التنافسية الدولية هي الاسلوب الوحيد الذى تعرفه لائحة البنك الدولي للتنشئة والتعمير لتزويد المشروعات الممولة منه بالانشاءات والبضائع اللازمة لتجهيزها ، بل هناك اساليب تفس هذه اللائحة على اللجوء اليها في الظروف التى لا تكون فيها المنافسة التنافسية الدولية هي الاسلوب الاكثر اقتصادا وفعالية للتعاقد .

وتنظم البنود من (٢ - ٢) الى (٢ - ٦) من اللائحة اكثر هذه الاساليب شيوعا في الحالات التى تعتبر فيها المنافسة التنافسية الدولية وسيلة غير ملائمة للتوصل الى التعاقد الامثل .

وتحدد اتفاقية القرض ما يتفق بين البنك والمقرض على اتباعه من هذه الاساليب ، وما ستطبق في شأنه من فئات البضائع والاشغال .

على انه يجدر ان يكون ملحوظا انه فيما لو اصبحت وسيلة اخرى من وسائل التعاقد غير المنافسة التنافسية الدولية ، فان سياسات البنك الخاصة « بالامتيازات المطية والائتمانية » وتسمى ايضا « هوامش التفصيل » (١) لن تكون موضع تطبيق .

وفما يلى نعرض اساليب التعاقد الاخرى غير المنافسة التنافسية

(١) راجع ما ورد في هذا الشأن بالبنك (٢ - ٥٥) .

الدولية التى يسمح البنك الدولى للمقترضين منه الالتجاء اليها لتجهيز مشروعاتهم المولة منه :

اولا : المناقصة الدولية المحدودة :

٣ - ٢ — المناقصة الدولية المحدودة فى جوهرها مناقصة دولية تنافسية ، ولكن الدعوة الى التقدم بعطاءاتها تنتهى عنها العمومية المستلزمة فى المناقصة الدولية التنافسية التى تعتبر بحسب اصلها مناقصة دولية عامة . فالدعوة الى المناقصة الدولية المحدودة ، لا تكون دعوة مفتوحة وانما هى توجه مباشرة الى دائرة محصورة من المتنافسين الذين يتقرر لهم من الصلاحية ما يؤهلهم — بما وحدهم — للقيام باعباء تنفيذ العقد عليهم . وجه لائق . على ان قائمة المجهزين الفاعلين التى يتوجه اليها المقترض بطلب تقديم العطاءات يجدر ان تكون من السعة بما يكفى لتحقيق تنافس معتول فى الاسعار للحصول على اسعار مقبولة . وبخلاف الدعوة التى لا تكون عامة فى المناقصة الدولية المحدودة ، تتبع بالنسبة لها كافة الاجراءات المتبعة فى المناقصات الدولية التنافسية . وان كانت تستبعد منها ايضا ، كما سبق ان اوضحنا (١) سيلست البنك الخاصة بالامشليات المحلية والاقليمية .

ويمكن ان تكون المناقصة الدولية المحدودة وسيلة مناسبة للعائد فى الحالات الآتية :

- أ — اذا كانت المبالغ المخصصة للتجهيز صغيرة .
- ب — اذا لم يتوفر بالنسبة للبضائع أو الاشغال المطلوبة سوى عدد محدود من الموردين أو المقاولين الذين يستطيعون ايفاء المشروع المجهز حاجته منها .
- ج — اذا كانت ثمة اسباب اخرى استثنائية او غير عادية تقرر التظلى عن اجراءات المناقصة الدولية التنافسية والاعراض عنها .

(١) راجع البند (٢ - ١) .

ثانيا : المنافسة المحلية :

٢ - ٣ — المنافسة التنافسية التي يعلن عنها محليا ، وتجرى وفقا للإجراءات المتبعة محليا ، يمكن أن تكون في بعض الأحيان أكثر الإنساليب اقتصادا وفعالية ، وذلك متى كان المطلوب توريد بضائع أو اشغال ليس من المحتمل بحسب طبيعتها وحجمها أن تجتذب اهتمام المنافسة الأجنبية .

وقد تكون المنافسة التنافسية المحلية هي الأسلوب المفضل للتعاقد في الحالات التي لا يتوقع أن تجتذب اهتمام المنافسين الأجانب ، وذلك لسبب من الأسباب الآتية :

- أ - قيمة العقد صغيرة ، والريح العائد عليهم منه ضئيل .
 - ب - الأشغال المطلوب تنفيذها مبعثرة جغرافيا ، أو موزعة زمنيا .
 - ج - الأشغال المطلوب تنفيذها تتطلب عمالة مكثفة .
 - د - البضائع أو الأشغال المطلوبة متوافرة محليا بأسعار تنزل عن أسعار مثيلتها في السوق العالمي .
- كما يجوز اللجوء الى أسلوب المنافسة التنافسية المحلية ، متى كانت مزايا المنافسة التنافسية الدولية ترجح بكثير عن الأعباء المالية والإدارية التي تتطلبها إجراءات هذه المنافسة .

وتقسم المنافسة التنافسية المحلية بالسمات الآتية :

- ١ - غير متطلب بالنسبة لها نشر دعوة علية الى التنافس أو إبلاغ المعلنين المحليين ، كما هو الشأن في المنافسة التنافسية الدولية .
- ب - يمكن الاعتصام على الاعلان عن المنافسة التنافسية المحلية في الصحف المحلية أو الجريدة الرسمية .

ج - يمكن اعداد وثائق المناقصة باللغة المحلية ، واستخدام العملة المحلية لأغراض التقدم بالمطامير ، وللمداد .

على أنه يجب بالنسبة للمناقصة التنافسية المحلية على أى حال أن تكون الاجراءات المحلية المتبعة فيها مقبولة لدى البنك كى تكفل هذه الاجراءات تنافسا كليا للحصول على اسعار معقولة . ومن ثم بانه فى المناقصة التنافسية المحلية :

١ - يسمح للشركات والمكاتب الأجنبية - اذا رغبت فى ذلك - التقدم بمطاميرها والاشتراك فى المناقصة وفقا للاجراءات المحلية المتبعة .

ب - يحاط المتقدمين للمناقصة بالاساليب التى ستبج فى تقييم المطامير المقدمة وارساء التعاقد . ولا يكون تطبيق هذه الاساليب جزائيا .

ثانيا : الشراء المباشر دوليا ومحليا :

٣ - ٤ - الشراء المباشر اسلوب لتجهيز المشروعات الدولية قوامه المقارنة بين اسعار يتم الحصول عليها من مجموعة من الموردين المحليين أو الاجانب ، ولا يجدر عادة أن يقل عددهم عن ثلاثة ، وذلك لضمان الحصول على اسعار تنافسية يمكن المقارنة بينها لاختيار انسبها .

ويعتبر اسلوب الشراء المباشر مطيا ودوليا اسلوبا ملائما لتوريد سلع متوافرة بالاسواق ، أو ذات مواصفات قياسية خفيفة القيمة ، وفى بعض الاحيان أيضا يعتبر هذا الاسلوب ملائما لتنفيذ أشغال بسيطة وصغير حجما .

ولا يتطلب اسلوب الشراء المباشر اعداد أى وثائق رسمية للمناقصة ، ولذلك فهو اسلوب يتصف بالبساطة والسرعة ، ويحقق

سرعة في الحصول على التجهيزات المطلوبة للمشروع ، وإن كان يحمل المسئولين من اتباعه بمسئولية جديدة بالاعتبار .

رابعاً : التمتع بالمكسب :

٢ - ٥ - سبق ان قلنا ان المنفعة الدولية التنافسية قد لا تلائم بعض الحالات التي يواجهها تجهيز المشروع الدولي الممول من البنك الدولي .

ومن هذه الحالات ما يأتي :

١ - قد يكون ثمة عقد توريد بضائع أو عقد مقولة اشغال سبق ارساله بعد اتباع الاجراءات التي ارتضاها البنك وفقاً للاتفاقية منقصلته ثم يحتاج الامر الى توسيع نطاق هذا العقد القائم والجارى تنفيذه ، اما لزيادة ما يستلزمه المشروع مبدءا لاحتياجاته من بضائع ذات طبيعة مماثلة للبضائع المتعاقدة على توريدها اصلا ، أو لاضافة انشاءات جديدة لا تخطف في طبيعتها عن الانشاءات الاصلية . ويكون مؤكدا لدى البنك ان اللجوء الى مزيد من التنافس يكون غير ذي جدوى ، اذ لن يترتب على ذلك للمشروع ميزة ما . هذا بالاضافة الى ان الاسعار المعروضة من خلال العقد الموسع تبعد مقولة . وعندئذ فان التمتع بالمكسب يكون تنافس يعتبر اسلوبا ملائما في هذه الظروف .

بل انه يجدر ، كلما كان اللجوء الى مثل هذا العقد الموسع متوقفا ابتداء ، ان ينص في العقد الاصلي على ذلك .

ب - قد يكون توحيد المعدات أو قطع التغير قيسيا لضمان اتقانها والمعدات الموجودة من قبل مبررا لزيد من الشراء من المورد الاصلي .

ولكى يكون مثل هذا الشراء مقبولا يجب :

— أن تكون المعدات الأصلية متسببة .

— أن يكون ما يشتري من المعدات أفضل عددا من المعدات الموجودة من قبل بصفة كلية .

— أن يكون السعر معتدلا .

— أن يكون اللجوء الى استجلاب طراز آخر مبتدأ من المعدات قد سبق أن درس ، ورفض لأسباب مقبولة من قبل البنك .

ج — قد تكون المعدات المطلوب تزويد المشروع بها محمية بحقوق ملكية صناعية ، وليس بالإمكان الحصول عليها سوى من مصدر واحد مخصص . وعندئذ فإن غير المجدى المسمى من طريق غير التمتع المباشر للمطور على تلك المعدات لدى غير ~~الملك المسمى~~ .

د — قد يشترط التمتع المباشر بالتصميم عملية لضمان حسن أدائه للترتاج أن يكون شراء التصميم حيوية من مورد معين . وعندئذ يجدر التمتع المباشر مع هذا المورد بشأن التصميم المذكورة ، وذلك من أجل صالح المشروع في سبيل تحملة حصوله على تصميم للعملية على أكمل وجه .

هـ — في بعض الحالات الاستثنائية ، قد يكون التمتع المباشر، طريقة للحاجة الى تصميم مبكر لبعض المبلغ تقنيا للأغراض بكتلة على الرغم من أن السوق يفضل عادة من أجل الحصول على أفضل ~~محصول~~ .

و - في بعض الحالات الاستثنائية قد يكون اللجوء الى التماثل المباشر مقبولا للتوصل الى ابرام عقد اشغال بحثة ، وذلك بعد ان تكون اجراءات المناقصة التنافسية قد اخفقت (بها في ذلك اعادة المناقصة وفقا لاحكام الفقرة ٢ - ٦٠ سلف الاشارة اليها) في التوصل الى مقول قادر وعلى استعداد لتنفيذ الاعمال المطلوبة بسعر مقبول .

خامسا : التكليف المباشر :

٣ - ٦ - يقصد بالتكليف المباشر استخدام العاملين لدى المقترض ومعداته لتنفيذ الاتشاءات المطلوبة للمشروعات المنولة من جانب البنك .

على الجهات المقترضة (مثل الحكومات او شركات التمويل الانسلي) قد تقوم وحدات للاتشاءات غير مستقلة ماليا او اداريا . وقد يكون تكليف مثل هذه الوحدات بتنفيذ الاتشاءات المدنية الوسيلة الوحيدة عمليا لتزويد المشروعات المذكورة بها قد تحتاجه من بعض انواع الاتشاءات ، وذلك في الحالات الاتية :

١ - ان تكون الاتشغال المطلوب تنفيذها غير ممكن تحديد حجبها مسبقا .

ب - ان تكون هذه الاتشغال صغيرة المدى ، او في مواقع مبعثرة او نائية ، مما يؤدي الى جعل تكليف التنبئة بالنسبة للمقاولين مرتفعة الى حد غير معقول .

ج - ان تقتضى الاتشاءات تنفيذها دون معرفة التشغيل .

د - ان تكون مخاطر مرتلة التشغيل التي لا امكان لتفاديها جازا قبلها من جانب المقترض على نحو متصل مما لو اضلها المقاول .

هـ - الا يكون ثمة مقول راغب في تنفيذ الاتشغال المدنية المطلوبة .

رأينا فيما تقدم احكام لائحة مناقصات البنك الدولي بالنسبة
لوسائل التعاقد التي يعول عليها في تجهيز المشروعات الممولة منه .
وهذه الوسائل هي :

- (١) المناقصة التنافسية المباشرة .
- (٢) المناقصة التنافسية المخطية .
- (٣) الشراء المباشر دوليا او محليا .
- (٤) التعاقد المباشر .
- (٥) التكليف المباشر .

وأوضحنا السمات التي تميز كل من هذه الوسائل في خطوطها
العريضة ودون دخول في التفاصيل بطبيعة الحال . على ان لائحة
مناقصات البنك تضى فتورد احكامها خاصة في أربعة جوانب ، وذلك
على النحو الآتى :

اولا : التوريد عن طريق وكالات الأمم المتحدة :

٢ - ٧ - قد يعتبر التوريد في بعض الاحوال عن طريق منظمة
العمل الدولية ، أو صندوق الأمم المتحدة الدولي لاغثة الطفولة ، أو منظمة
الصحة العالمية ، أو غيرها من الوكالات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة ،
أكثر وسائل التوريد اقتصادا وأفضلها فعالية وكفاءة .

ويكون ذلك على الأخص في مجالات التعليم والصحة وتوفير مياه
الرى والصرف الصحى .

ويتم التوريد في هذه الأحوال وفقا للإجراءات المقبمة في
الوكالة المعنية .

ثانيا : استخدام وكالة للتوريد :

٢ - ٨ - إذا رغب المقترض في استخدام إحدى الشركات

المخصصة في تغطية عمليات التوريد الدولي كوكيل عنه ، لما لان عملية التوريد المطلوبة على قدر خاص من التعقيد ، او لانتشار المقترض الى الخبرة والكفاءة التنظيمية اللازمتين لممارسة هذه العملية بنفسه جاز له ذلك ، على ان تتخذ الترتيبات في هذا الخصوص على نحو يتفق مع احكام لائحة البنك .

ثالثا : التوريد في اطار القروض الممنوحة بواسطة التمويل :

٣ - ٩ - يجوز للبنك ان يمنح قرضا الى مؤسسات لتمويل هذه المؤسسات اغراض حصيلة هذه القروض الى منتفعين .

وعلى سبيل المثال ، يجوز للبنك ان يمنح قرضا لمؤسسة ائتمان زراعي ، لتتولى هذه المؤسسة تسليف حصيلة القرض للمزارعين من اجل انفاقها فيما يعود بالنفع على الزراعة او غيرها من الفياات الاجتماعية العامة ، او ان يمنح البنك قرضا لشركة تمويل مشروعات انشائية يقوم البنك بتقديم قروض فرعية من حصيلة القرض الاصلى لاصحاب مشروعات تهدف الى خدمة اغراض التنمية التي منح من اجلها القرض الاصلى .

في مثل هذه الحالات يقوم هؤلاء المنتفعون بالشراء عادة بموجب الممارسات التجارية السائدة ، على ان تكون مقبولة من البنك .

على انه حتى في هذه الحالات يظل اسلوب المناقصة التنافسية الدولية اكثر اساليب التوريد كفاءة واقتصادا عند شراء اعداد وثيرة من مواد معينة ، او تجميع كميات كبيرة من البضائع المتشابهة لبيعها بالجملة .

رابعا : التوريد في حالات برامج الاستيراد وقروض الاصلاح الهيكلي :

٣ - ١٠ - في الحالات التي يقدم فيها البنك قرضا لتمويل برامج استيرادية ، او قرضا لتمويل برامج للاصلاح الهيكلي ، يجب بالتنسبة

لمتعدد التجهيز ذات القيمة الكبيرة ، اتباع احكام نظام المناقصات التنافسية الدولية وعدم تجاهل هذا النظام ، مع معالجته بتبسيط في اجراءات الاعلان والمهلة .

اما بالنسبة لمتعدد التجهيز الأخرى ذات القيمة غير الكبيرة ، فالمعدة ان يتم ابرامها وفقا للاجراءات التي تبناها وحدة القطاع المالم او الخاص التي تلهم بعملية الاستيراد ، او وفقا لاي ممارسات تجارية أخرى مستقرة يعتبرها البنك مقبولة لديه .

الفصل السابع

الحكم ملحق المراجعة والتفصيل.

أشرنا في سياق استعراض أحكام لائحة منقصة البنك الدولي إلى ملحقين يكمّلان تلك الأحكام ، أولهما بعنوان « مراجعة البنك لقرارات التوريد » وثانيهما بعنوان « التفضيل للصناع والمثوليين المحليين » .

وفيما يلي نعرض أحكام كل من هذين الملحقين :

أولا : مراجعة البنك لقرارات التوريد :

١ — بالنسبة لتقدير الكفالية المسبق :

سبق أن أوضحنا (١) أنه بالنسبة لعتود معينة تتولى ائانة القرض تحديد ما اذا كان بيان الصلاحية المسبق مطلوبا .

وفي الحالات التي تتطلب ائانة القرض اجراء تقدير الكفالية مسبقا ، يمد المقترض الدعوة الى ذلك ، ويقوم بوافاة البنك بتفاصيل الاجراءات التي ستتبع في هذا الخصوص .

وقد لا يعقب البنك على هذه الاجراءات بطلب اى تعديل . ولكن اذا طلب البنك من المقترض ائخال اى تعديل يراه معقولا على هذه الاجراءات وجب على المقترض اجابة البنك الى التعتيل الذى يشر به .

(١) بند ٢ - ١٠ .

ثم يعود المقرض بعد اجراء تقدير الكمية المسبق فيقدم للبنك قائمة بالمتنافسين الذين تقرررت كتابتهم ، مع بيان اوجه صلاحيتهم ومؤهلاتهم ، وايضا بيان اسباب استبعاد من استبعد من المتقدمين لتقدير الكمية ، وذلك كي يمدى البنك ما يكون لديه من تطبيقات على هذه التقديرات ، قبل ابلاغ المتنافسين بقرار المقرض .

واذا اوصى البنك بخلخال اضافة او استبعاد او تعديل على القائمة المذكورة ، وجب على المقرض الاتصاع لذلك في حدود المعقول .

٣ — بالنسبة لمراجعة البنك الوجوبية لبعض العقود :

اذا قضت اتفاقية القرض بان العقود التي سوف يبرمها المقرض تخضع لمراجعة مسبقة من البنك وجب التزام الاتي :

٤ — قبل الدعوة الى التقدم بالمطاعاة :

— يقدم المقرض للبنك نص الدعوة للتقدم بالمطاعاة ، ووصفا بالجراءات الاعلان التي ستبج في المنافسة .

— يمدى البنك رايه في هذه الوثائق والجراءات .

— يجرى المقرض التعديلات التي يطلبها البنك ويراهها معقولة في الوثائق او الإجراءات المذكورة .

— اى تعديلات اضافية يريد المقرض ادخالها على وثائق المنافسة يلزم ان يحصل على موافقة البنك على ذلك قبل اصدار الوثائق ووصولها الى ايدي من يحل تقدمهم للمزايدة .

ب — قبل اتخاذ قرار نهائى بأرساء التصايد :

بعد استلام المقترض للمطاعات وفض المظاريف وتقييم المطاعات وقبل اتخاذ قراره النهائى بشأن ارساء التعاقد يقوم :

• بإفادة البنك باسم المزايد الذى سوف يرسم عليه المطاء .

• بتقديم تقرير مفصل الى البنك عن تقييم المطاعات الواردة ومقارنتها والتوصيات الخاصة بأرساء التصايد ، فضلا عن اى معلومات أو بيانات أخرى محقولة قد يتطلبها للبنك .

• قد يطلب البنك ان يكون هذا التقرير من اعداد اخصائيين مقبولين لديه ..

• اذا ارتأى البنك ان قرار ارساء المناقصة المقترح لا يتفق واحكام اتفاقية الترض أو موجبات هذه اللائحة ، يادر بإبلاغ المقترض برغبة لهذا الارساء المقترح مع ابداء الاسباب التى لتبنى عليها رفضه .

ج — إبرام العقد :

• إذا انتهى اعتراض البنك يرم المقترض العقد مع من رسا عليه المطاء . ويجب ان يكون العقد غير مختلف في شروطه واحكامه اختلافا جوهريا مع الشروط والاحكام التى اتبنت عليها وثائق الدعوة للتقدم بالمطاء أو لتقرير الكمية الميسقة ، ما لم يسمح البنك بهذا الاختلاف . وفور توقيع العقد .

• تقدم للبنك نسختان طبق الاصل من هذا العقد .

يجب أن يسبق تقديم نسخة العقد إلى البنك حتى يمكن طلب سحب أول دفعة من اعتمادات القرض ابتداءً لتفضيحات هذا العقد .

٢ — بالنسبة للعقد الذي الواجبة المراجعة من قبل البنك :

كان ما تقدم بيانا بما يتبع من مراجعات لقرارات التجهيز بالنسبة للمقود التي توجب اتبالية القرض أن يراجعيها البنك حتى ترتب أثرها . على أنه قد لا تشترط اتبالية القرض حال هذه المراجعة بالنسبة لبعض المقود ، وعندئذ لا تطبق بشأنها الأحكام المتقدمة .

— إلا أنه بالرغم من عدم وجوب مراجعة البنك بالنسبة لهذه المقود ، فإنه كي يجلب المقرض إلى أول طلب يقدمه إلى البنك للسحب من حساب القرض ، يتمين على المقرض أن يقدم إلى البنك فور التوقيع على المقود صورتين طبق الأصل منه ، كما عليه أن يزود البنك بتقييم المقروض التي قدمت والتوصيات التي أبلغت عن قرار إرساء التصديق ، وكذلك أية ملاحظات أخرى قد يطلبها البنك ويكون لطلبها مبرر منطقي .

— وعلى البنك متى استقبل له مخالفة إرساء التصديق أو المقود ذاته لاتبالية القرض أو لأحكام الاتفاقية ، أن يبلغ المقرض بذلك مبيناً الأسباب التي بنى عليها قراره .

٤ — بالنسبة لا يطروا العقد سريعاً العقد :

ما لم تدع ضرورة عجلة إلى ذلك ، فإنه إذا ارتأى المقرض إنشاء سريعاً العقد ، الموافقة على إجراء أي تعديل جوهري ، أو تنازل عن أحكام

المقد وشروطه ، أو بعد الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ العقد امتداداً جوهرياً ، أو إصدار أمر تغيير ، وذلك كله بما يزيد من تكلفة العقد بأكثر من النسبة المقررة في اتفاقية القرض طلبية لأغراض هذه الفترة ، فعلى المقترض أن يبلغ البنك بما هو مقترح من تعديل أو تنازل أو امتداد أو تغيير ، وكذلك بالأسباب المبررة لذلك .

فإذا ارتأى البنك أن ما يقترحه المقترض في هذا الصدد يخالف أحكام اتفاقية القرض فعليه أن يبلغ المقترض ذلك فوراً بقرار مسبب .

ثانياً : الإفضاء المنوطة لبعض الصناعات والمقاولين المحليين :

قد تدعو الحاجة إلى أن يشير في وثائق مناقصة توريد بضائع إلى تفضيل الصناعات المحلية بعد معين ، وفي مناقصة اشغال إلى تفضيل مهمل للمقاولين المحليين . فقد سبق أن رأينا أنه طبقاً للاتحة مناقصات البنك (١) من المسودح منح « هلش تفضيل » للصناعات والمقاولين المحليين في بعض الحالات عند مقارنة عطاءاتهم بالعطاءات الأجنبية . وعلى ذلك فقد أدرج في الملحق (٢) للاتحة لحكام هذا التفضيل على التفضيل الآتي :

بالنسبة للتفضيل الخاص بالصناعات المحلية :

١ — للدولة المقترضة بعد الحصول على موافقة البنك أن تمنح تفضيلاً من الأولوية ، أو بمعايرة أدق هلش تفضيل ، لبعض الصناعات المحلية عند مقارنة عطاءاتهم بالعطاءات الأجنبية المفضلة في ذات الخصوص .

ولكى يعمل بهلش التفضيل هذا يتمين :

١ — أن يقتنع البنك بوجاهة مبرراته ، ويوافق على منحه . فمن الواضح أن هذا التفضيل ليس حقيقياً في كل عطاء يتقدم إليه

(١) راجع البند ٢ - ٥٥ .

صناع مطيون ، ولا يتمتع به هؤلاء وجوبا لجرد صفتهم هذه .
وذلك على خلاف ما قد تنفي به قوانين ولوائح المناقصات والمزايدات
المطية في بعض الاحيان من تقرير هليش تفصيل وجوبى لوردي المنتجات
والخدمات المطية . وعلى سبيل المثال تنص المادة ١٨ من القانون
المصرى رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بصيغتين تنظيم المناقصات
والمزايدات على انه « يجب ارساء المناقصة على صاحب العطاء
الافضل شروطا والاقل سعرا . ويعتبر العطاء المقدم عن توريدات
من الانتاج المطى او عن اعمال او خدمات تقوم بها جهات مصرية
اقل سعرا اذا لم تتجاوز الزيادة فيه ١٥ ٪ من قيمة اقل عطاء
اجنبى ، ولا يجوز الخروج على حكم هذه الفقرة الا في حالات الضرورة
القوى التى تقتضيها المصلحة العامة وبموافقة وزير المالية » .

ب - ان يشار بوضوح الى هليش التفصيل الممنوح للصناع المطيين
في وثائق مناقصة التوريد . كما يشار الى البيانات اللازمة لتقرير هذا
التفصيل لعطاء مطى .

ج - ان تتبع عند تقييم العطاءات ومقارنتها ، الاساليب والخطوات
التي سوف يرد ذكرها في البنود ٢ و ٣ و ٤ التالية .

٢ - لامعمال هذا التفصيل الذى قد يقرر للصناع المطيين يجرى
تصنيف العطاءات التى توافرت فيها الشروط التى تتطلبها الدعوة
الى العطاء وفقا لاحدى المجموعات الثلاثة الآتية :

١ - المجموعة (ا) وتدرج بها العطاءات التى تعرض بضائع مصنعة
في بلد المقترض اذا ما تسنى لصاحب العطاء ان يفتح كلا من المقترض
والبنك بان تكاليف تصنيع هذه البضائع تنطوى على قيمة مضافة في بلد
المقترض بما لا يقل عن ٢٠ ٪ من سعرها على اسس تسليم المصنع .

(ب) (المجموعة (ب)) : وتدرج بها جميع العطاءات للحطية الأخرى .

(ج) (المجموعة (ج)) : وتدرج بها بقية العطاءات الأخرى .

٣ — ثم يبدأ بأجراء مقارنة بين العطاءات الداخلة في كل من هذه المجموعات الثلاثة على حدة ، وذلك بعد استبعاد ما قد يكون مضاهيا إلى السعر من الرسوم الجبركية أو غيرها من رسوم الاستيراد أو الضرائب على المبيعات ، أو ما شابه ذلك من رسوم أو ضرائب مفروضة على بيع البضائع أو تسليمها حسب العطاءات .

٤ — ثم بعد تحديد أدنى العطاءات المتبقية في كل مجموعة ، تجرى مقارنة بين أقل العطاءات في المجموعات الثلاثة .

فلذا تبين من المقارنة ان لحد العطاءات من المجموعة (ا) أو من المجموعة (ب) هو أقل العطاءات أرسيت عليه المنتقصة .

٥ — فإذا اتضح من المقارنة المشار إليها أعلاه ، ان أقل العطاءات سعرا هو العطاء الذى ينتمى إلى المجموعة (ج) فإنه تجرى مقارنة بين عطاءات هذه المجموعة كلها وأدنى عطاء في المجموعة (ا) على أن تضافه من أجل تحقيق أهداف هذه المقارنة فنحسب ، إلى سعر العطاء المقيم للبضائع المستوردة ، والمعرض من جانب كل من عطاءات المجموعة (ج) مبلغ يعادل قيمة الضريبة الجبركية وغيرها من رسوم الاستيراد التى يتعين حطبها بوزن غير محدد إن يقعها عن استيراد البضائع التى ينصب عليها عطاء المجموعة (ج) بحيث لا تزيد هذه القيمة المضافة على ١٥ ٪ من سعر (سيف) المعرض لهذه البضائع .

فإذا أسفرت هذه المقارنة الأخيرة عن كون عطاء المجموعة (١) هو الأمل لمن الزائدة ترتى عليه ، والا فأن أحدى العطاءات من المجموعة (ج) كما أسفرت عنها المقارنة المبينة بالفقرة (٣) سلف الإشارة إليها ، هي التي يوقع عليها الاختيار للتعاهد .

بالتسوية التفضيل للخاص بالمقاولين المطين :

٥ - عند اجراء مناقصة دولية تنفسية من أجل تزويد المشروع المقول من البنك الدولي بالتمويل مدنية . يجوز للمقترض بالاتفاق مع البنك على ما تقدم ذكره ، أن يمنح « هبات تفضيل » بنسبة ١٠٪ إلى المقاولين المطين .

ويطبق التفضيل للمقاولين المطين هذا في البلاد الموقعة نتيجة لاتخاذ مجلس معدل دخل الفرد فيها دون غيرها من البلاد الأخرى .

ويمنع هذا التفضيل للمقاولين المطين في تلك البلاد وفقاً للاحكام التالية :

(١) المقاولون المطين المتقدمون بطلب الانتفاع بالتفضيل المشار إليه يتأهلون كجزء من بيانات كفاءتهم (١) ، بالبيانات اللازمة لتحديد مدى استحقاق شركة معينة أو مجموعة معينة من الشركات المحلية للتفضيل المقصود ، وذلك حسب التصنيف الذي يحدده المقترض وزير متبنيه البنك .

ويدخل أيضاً ضمن هذه البيانات تفاصيل عن الملكية .

ويجب أن تشير وثائق المناقصة إلى منح هذا التفضيل ، وإلى الاستطوب الذي سيتبع في مقارنة المقاولات وتقييمها لإعطاء هذا التفضيل .

(١) بمرعاة أنه قد يشترط في بعض الحالات اجراء مسح للجور الكلية وفقاً لما هو وارد في اتفاقية القرض .

(ب) بعد ان يلقى المقترض المطاءات ويراجعها ، فانه يجرى
المطاءات المستوفية للشروط تصنيفا الى مجموعتين على النحو التالي :

١ — المجموعة (١) : وتتضمن المطاءات المقدمة من مقاولين محليين
مؤهلين للتفضيل .

٢ — المجموعة (ب) : وتتضمن المطاءات المقدمة من مقاولين آخرين
ثم يضاف مبلغ قيمته ٧٪ من قيمة كل عطاء مقدم من مقاول ضمن
المجموعة (ب) الى عطائه ، وذلك لغرض مقارنة المطاءات وتقييمها .

الفصل الثامن

نظرة ختامية وتمقيب

قد يمكن إجراء المقارنة بين أحكام لائحة منقصلت البنك الفولوى وأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المنقصلات والمزايدات ولائحته التنفيذية فى عديد من الجوانب ، وسنجد أن الفكرة الجوهرية التى تكمن وراء كل من للنظامين الدولى والمحلى بشأن المنقصلات واحدة ، تتمثل فى إرسال نظام قانونى يكفل انسب الطرق لإبلاغ الجهات التى وضع من أجلها هذا النظام إلى الحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات تزود بها مشروعاتها ذات النفع العام ، وذلك أيضا حرصا على ضمان حسن انفاق الاعتمادات المخصصة لتمويل تلك المشروعات فيها خصصت له هذه الاعتمادات أصلا .

حرص البنك الدولى على سلامة الانفاق :

وقد بلغ من حرص البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى هذا المقام اشتراطه امكانية النص فى اتفاقية القرض التى يبرمها مع الحكومات المقترضة (١) على اقضاء أحكام قوانين ولوائح المنقصلات المحلية واستقرار العمل بأحكام لائحة منقصلات البنك بالنسبة لكل مشروع يمول باعتمادات القرض التى يقدمها البنك إلى الدولة المقترضة . ومن ثم يشترط البنك

(١) سواء كانت تقتضى لتمويل مشروع تتولاه مباشرة أو تقتضى لتمويل مشروع تتولاه جهة تعمل لتحقيق أغراض الصالح المشترك ، ولو تمت من الناحية القانونية المحلية بالشخصية القانونية المستقلة ، ومثل تلك الجهات وحدات القطاع العام أو وحدات الإدارة المحلية .

الدولى ان تجرى المناقصات اللازمة لتزويد المشروع المول باعتمادات القرض سواء بالسلع او الانشاءات او الخيول على اساس احكام لاتحة مناقضته ، ويستلزم هيئة البنك على انجاز هذه المناقصات في مختلف مراحلها ، فيطلب بيان الاسباب التى اوصلت اللجنة الى رفض عطاء وترجيح آخر ، الى غير ذلك من الموافقات السابقة او الاجازات اللاحقة . وهذا كله يمليه حرص البنك المترض على ان ياتى اتفاق المقرض لاعتماد القرض كليا او جزئيا اتفاقا يتفق مع ما منع القرض الى الدولة المقرضة من اجله .

حرص راس المال الصريح عرفا دوليا :

ولهذا نعلمنا ثبتم اتفاقية من اتفاقيات القروض او المنح للثنية الاقتصادية والفنية بين جمهورية مصر العربية ودولة من الدول الأجنبية وتخصل بمقتضاها مصر على منحة أو قرض فان يكون بمقتضى ، ولا من غير الملوف في المحلات الدولية ، ان تشترط الدولة المنحة او المقرضة ان يخضع ذلك القرض او تلك المنحة لقوانينها ولوائحها .

وسوف نجد مثلا على ذلك في اتفاق المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل الموقع في القاهرة بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٧٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية ، والمصدق عليها من رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨ (١) فندى الهند (١) من هذا الاتفاق على ان « تقوم حكومة الولايات المتحدة الامريكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا لاحكام هذا الاتفاق وفقا لما يطلبه المثلون من الهيئة او الهيئات المختصة بتكونه جمهورية مصر العربية ، ويوافق عليها ممثلون عن الوكالة التى تعينها حكومة الولايات المتحدة الامريكية للقيام بإدارة مسئوليتها وفقا لأحكام

(١) الجريدة الرسمية — العدد ٨٨ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨ .

هذا الاتفاق ، أو حسب طلب وموافقة ممثلين غيرهم تعينهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية . ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة . وتقدم هذه المعونة طبقا للترتيبات التي يتفق عليها المثلون المذكورون أعلاه .

تفهم مجلس القولة المصرى لحقائق التمويل الدولى المشروعت :

وقد تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريع بمجلس القولة لتفسير هذا البند على ضوء الخلاف الذى ناز حول خضوع العلاقات التى تربها الهيئة العامة للصحة بالاستكدرية تنفيذ لاتفاقية المنحة الأمريكية الصادرة بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ خضوع هذه العلاقات لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولانحصر التنقيط .

وكانت وقائع الموضوع الذى طرح على الجمعية العمومية يتلخص فى انه بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٨ وقعت اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والتى نصت — كما سبق ان رأينا — على ان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية وما يتصل بها من مسائل وفقا لاحكام هذا الاتفاق وفقا لما يطلبه المثلون عن الهيئة أو الهيئات المختصة بجمهورية مصر العربية ويوافق عليها ممثلون عن الوكالة التى تعينها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويخضع تقديم هذه المعونات للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة . وقد صغر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بالتصديق على هذه الاتفاقية طبقا للمادة ١٥١ من الدستور ووافق مجلس الشعب عليها . وفى إطار هذه الاتفاقية تم توقيع اتفاقية المنحة الأمريكية لتمويل شبكة الصرف الصحى بالاسكدرية بتاريخ ٢٦/٨/١٩٧٩ . ثم عطلت فى

١٩٧٩/٩/٢٢ . وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ بالتصديق على هذه الاتفاقية وتعديلها . كما وافق عليهما مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤ . وتنفيذا لهذه الاتفاقية قامت الهيئة العامة للصحة بالإسكندرية بطرح مناقشتين محدودتين بين المفاوضين الأمريكيين ، الأولى خاصة بعملية انشاء خمس محطات جديدة والثانية خاصة بشنايع اتفاق الصرف الصحي وهما عليتان مولتان بالدولار الأمريكى ، كما طرحت الهيئة فى مناقشة عامة مطية هى عملية تصنيفات مصرف المطار البحرى ومشروع سنوحة والمنطقة الشرقية ، وهى عملية مولة باللجنة المصرى من ميزانية الهيئة . وطبقا لشروط النصحة المشار إليها فإن الذى يقوم باعداد شروط ومواصفات المناقصات التى تتم تنفيذا لها هى المكاتب الاستشارية الأمريكية حيث قامت مجموعة من المكاتب الاستشارية الأمريكية بوضع شروط ومواصفات هذه العمليات . وعند فتح مظاريف العملية الأولى تبين ان الشروط الموضوعية لا تتفق وأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية ، فطلبت الهيئة العامة للصحة للصحة من المكاتب الاستشارية الأمريكية ضرورة مراعاة ان تتطبق شروط العقود والمناقصات التى تعد بعرفة هذه المكاتب مع أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ . الا ان وكالة التنمية الدولية الأمريكية المشرقة على المنحة رأت عدم تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية على العقود والمناقصات التى تتم تنفيذا للاتفاقية . فطلبت الهيئة العامة للصحة للصحة بالإسكندرية من ادارة الفتوى لوزارة النقل البحرى والمصالح العامة بعيئة الاسكندرية ابداء الراى فى هذا الشأن ، فطلبت ادارة الفتوى بعرض الموضوع على اللجنة الأولى لقسم الفتوى التى ادراته بجلستها المعقودة بتاريخ ١٥ يناير ١٩٨٥ أحالته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاهميته وعموميته .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المقرودة بتاريخ ٣٠ ابريل ١٩٨٥ لتستقبل ان اتفاقية المنحة الامريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحى بالاسكندرية الموقعة بين حكومة جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية والتعديل الاول لها والصادر بها القرار الجمهورى رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ والموافق عليهما من مجلس الشعب بجلسته المقرودة بتاريخ ٤ فبراير ١٩٨٠ تنص على اشتراط موافقة وكالة التنمية الدولية الامريكية على المستندات الخاصة بتاهيل المتعلمين وتقديم المناقصات والانتراحتات وفقا لمعيار ومقاييس الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالمشروعات التى تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية ، وكذلك موافقتها على العقود والمتعلمين وعلى اى تعديلات جوهرية فى هذه العقود سواء ممولة من المنحة ام غير ممولة منها طالما تتم فى اطار الاتفاقية المذكورة ، مما يقطع بان المشروعات التى تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانونى معين منصوص عليه صراحة فى الاتفاقية بموجب اتباع القاييس والمعايير القانونية الامريكية فيما يتعلق بإجراء العقود وشروط ومواصفات واجراءات المناقصات وتحديد افضلية المتنافسين بالنسبة لهذه المشروعات ، خلاصة وان موافقة وكالة التنمية الدولية الامريكية على العقود والمتعلمين وعلى التعديلات المخلصة ، واجبة بنص الاتفاقية . ويبين من الاوراق ان نظم التعاقد واختيار المتعلمين التى تتبعها وكالة التنمية الدولية الامريكية فى التعاقد على المشروعات التى تبولها تختلف اختلافا واضحا عن النظم المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية .

واستطردت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان المادة ١٥١ من الدستور تقضى بان يبرم رئيس الجمهورية المصاعدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرائها والتصديق عليها ونشرها ، طبقا للاوضاع المقررة . ولما كانت اتفاقية المنحة الامريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحى بالاسكندرية

الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية قد مرت بمراحلها الدستورية بإبرام رئيس الجمهورية لها ، ثم موافقة مجلس الشعب عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة فتكون لها قوة القانون ، وتصبح فيها تضمنته من أحكام وإجبة التطبيق باعتبارها قانونا خلاصا ، بحيث يتعين أعمال ما ورد بها من أحكام متعلقة بشروط وإجراءات التعاقد واختيار المتعاقدين حتى فيما تخرج عنه في هذا الشأن عن أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصاكر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تطبيقا للقاعدة الأصولية من أن الخاص يقيد العام .

وانتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من ذلك بجلسة ٢٠ ابريل ١٩٨٥ الى وجوب تطبيق أحكام اتفاقية المنحة الأمريكية لتوسيع شبكة الصرف الصحى بالإسكندرية فيما يتعلق باختيار المتعاقدين وإجراءات التعاقد فيها خلفت فيه أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الملزم اليها .

ويعتبر ما جاء بتفسير الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاتفاقية المعونة الاقتصادية والتنمية المعقودة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية تطبيقا سليما لما جرى عليه العمل في المناقصات الدولية لتزويد مشروعات الدولة المقترضة من سلع وخدمات وأنشاءات . وان كلن قد بدأ أول الأمر غريبا اقتضاء قانون محلى عن التطبيق ، الا ان هذا هو المطلوب لارتضاء الدولة او الهيئة الدولية المقترضة او المقدمة للمنحة تحريك أموالها في اتجاه خدمة التنمية في الدولة المنوطة او المقترضة .

واذا كلن قد جرى في العقود المبرمة مع المقاولين الأمريكيين الممولين من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية على النص على ان تنفيذ هذه العقود انها يكون بمراعاة أحكام القانون المصرى ، الا انه ليس ثمة تعارض بين هذا النص الذى يرد في العقود المذكورة والحكم الذى اوردهت اتفاقية

المعونة الاقتصادية والفنية المعقودة في ١٦ أغسطس ١٩٧٨ مع الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقديم هذه المعونات يخضع للقوانين واللوائح المطبقة بالولايات المتحدة ، فقد أوضحت فتوى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع سلفة الذكران ما يخضع لتلك القوانين واللوائح انها هو تقديم هذه المعونات أى ابرام العقود وشروط ومواصفات واجراءات المناقصات وتعدد انضلية المتنافسين بالنسبة للمشروعات الممولة من اعتمادات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المخصصة لتلك المعونات الاقتصادية والفنية . اما مسيرات العقد التالية في حال تنفيذ هذه هي التي يعنىها النص الوارد في العقود المبرمة مع الدول المضيفه ، وذلك نيبا لا تتعارض نيه تعارضا جديا مع القوانين واللوائح الأمريكية بما قد يهدد مبالغ التمويل الاجنبية بالضياح جزئيا او كليا .

اللجنة الثانية بمد الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع :

وما هو جدير بالتنويه في هذا المقام ان اللجنة الثانية لقسى الفتوى بمجلس الدولة علمت تأييدت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٨٥ ما سبق ان الفتى به الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بشأن عدم سريان احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ في مجال المناقصات المتطلقة بمشروعات ممولة من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية .

وتتلخص وقائع الموضوع الذى عرض على اللجنة الثانية في ان الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة بوزارة الاسكان قام باعداد دفتر للشروط القانونية الخاصة بعملية تطوير وانشاء مجارى عزية مدعى لطرحها في مناقصة . بيد ان مندوب الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية اعترض على بعض الاحكام الواردة به ، رغم اتفاقها مع القواعد المنصوص عليها بقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية « مستندا في ذلك الى ان الاحكام الواردة بالقانون المذكور ولائحته التنفيذية لا تسرى على العقود والمشتريات التى يبرمها الجهاز تنفيذا لاتفاقية النحة

المبرمة بين جمهورية مصر العربية ووزارة الاسكان والولايات المتحدة
الامريكية وتمثلها وكالة التنمية الدولية ، والمصادر بالتصديق عليها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ .

وقد استقبلت للجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها
المنعقدة بتاريخ ١٤ اغسطس ١٩٨٥ ان اتفاقية المنحة الامريكية لمشروع
الاسكان ورفع مستوى المجتمعات لفوى الدخول المنخفضة في مصر التي
وافق عليها مجلس الشعب ، وصديق عليها رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢
مارس ١٩٧٩ بقراره رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ وتم نشرها في الجريدة الرسمية
تنص في المادة (٨ - موحيات) على ان :

« يعتبر ملحق النصوص النمطية للمنحة (ملحق ٣ المرفق) جزءا
من هذه الاتفاقية » .

وينص ملحق الشروط النمطية لمنحة المشروع في المادة « ج » احكام
الشراء (بند ٣ - الخطط والمواصفات والمعقود) على انه : من اجل ايجاد
اتفاق متبادل على المسائل التالية وما لم يتفق الاطراف على خلاف ذلك
ككلية :

سيقوم المنوخ بهوانة الوكالة بما يلي عند اعداده :

١ - اى خطط او مواصفات او جداول للشراء او الانشاء او عقود او
اى مستندات اخرى متعلقة بالسلع والخبرات التي تبول من المنحة
شاملة المستندات المتطلقة بتاهيل واختيار المتعلدين وتقديم المطاوع
والاقتراحات . ويتم ايضا تزويد الوكالة باى تعديلات جوهرية في
هذه المستندات عند اعدادها .

٢ - ستزود الوكالة أيضا بمثل هذه المستندات عند اعدادها وهي المنطقة
بأى سلع أو خدمات تعتبرها الوكالة ذات أهمية كبرى للمشروع ،
وذلك على الرغم من انها لا تول من المنحة ، وسوف تحدد في خطابات
تنفيذ المشروع الأوجه المتوقعة بالمسئله المذكورة في هذين البندين
(١) و (٢) .

وسوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على المستندات الخاصة
بجاهيل المتعلدين وتقديم المناقصات والاقتراحات للسلع والخدمات
التي تول من المنحة وذلك قبل اصدارها وسوف تشمل احكامها
معليه ومقليس الولايات المتحدة .

٣ - سوف تقوم الوكالة بالموافقة كتابة على العقود المبولة
من المنحة للخدمات الهندسية وغيرها من الخدمات الفنية أو خدمات
التشييد أو غيرها من الخدمات أو المعدات أو المواد ، كما تحدد في
خطابات تنفيذ المشروع قبل تنفيذ العقد ، وكذلك فان أى تعديلات
جوهريه في هذه العقود سوف توافق عليها الوكالة كتابة قبل
تنفيذها .

٤ - سوف تقبل الوكالة المؤسسات الاستثمارية التي يستخدمها الممنوح
للمشروع والتي لا تول من المنحة . كما تقبل مجال خدماتها والامراد
الملتحقين بالمشروع كما تحدها الوكالة ، وكذلك المؤسسات المتعانة
للتشييد التي يستخدمها الممنوح للمشروع ، والتي لا تول من المنحة ،
كما تقبل مجال خدماتها والامراد الملتحقين بالمشروع كما تحدها
الوكالة .

وقد استخلصت اللجنة للثانية المذكورة من صراحة النص المتكتم

اشتراط موافقة وكالة الضريبة الدولية الأمريكية على المستندات الخاصة بتأهيل المتعاملين وتقديم المناقصات والاقتراحات وفقا للمعيار ومقاييس الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمشروعات التي تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية وكذلك موافقتها على العقود والمتعاملين ، وعلى أية تعديلات جوهرية في هذه العقود سواء كانت موقعة من المنحة أم غير موقعة منها ، طالما تتم في إطار الاتفاقية المذكورة ، مما يقطع بأن المشروعات التي تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية تعتبر وحدة واحدة تخضع لنظام قانوني معين منصوص عليه في الاتفاقية بموجب اصناف القليس والمعيار القانونية الأمريكية فيما يتعلق بإبرام العقود وشروط وموافقات وأجراءات المناقصات وتحديد افضلية المتنافسين بالنسبة لهذه المشروعات .

وخلصت اللجنة الثابتة من كل ذلك الى ذات ما سبق ان خلصت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، وافقت اللجنة بموجب تطبيق احكام اتفاقية المنحة الأمريكية الصادرة بالتصديق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩ والمتعلقة باختيار المتعاملين واجراءات التعاقد ، فيما خالفت فيه احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية المشار اليها .

تبييد الغرابة ودعوة :

ولئن بدت هذه النتيجة التي توصلت اليها من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع واللجنة الثابتة لغسم الفتوى غريبة على الفهم القانوني المطلق أول الأمر ، الا أنه لا يلبث الفكر القانوني ان يتبين بعد التأمل ببلج رحلة اليب الذي افتتح بفضل مثل هذا الاجتهاد القانوني ايام القانون الدولي الخاص وقانون التجارة الدولي ، على أن الأمر — وقد اصبح بهذا الوضع — يحل رجل القانون المصري بعاء المسمى للالم بالقوانين واللوائح المعمول بها في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية التي

أصبحت في الخصومية المطروحة بمقتضى اتفاقية موقعة من جمهورية مصر العربية جزءا من النظم القانونى المصرى يحكم مثل هذه الحالة الخاصة .

وهو ما يدعونا الى ان نهيب بالقاتلين على تدريس القانون ان يهيئوا الاجيال الجديدة الى الانفتاح على الانظمة القانونية الاجنبية من اجل خدمة مصر ، وجعلها دواما على مستوى الامالة والعلمية .

فهرس

المصحة	الموضوع
٣	مقدمة
٧	الفصل الأول : مدخل الى تجهيز المشروعات الدولية
١٥	الفصل الثاني : الاحكام العامة للمناقصة الدولية التنافسية
٢٢	الفصل الثالث : وثائق المناقصة الدولية التنافسية
٤٥	الفصل الرابع : فتح المظاريف وتقييم العطاءات
٥٣	الفصل الخامس : احكام تكميلية في تقييم العطاءات
٦١	الفصل السادس : وسائل التعاقد غير المناقصة الدولية التنافسية
٧١	الفصل السابع : احكام ملحق المراجعة والتفضيل
٨١	الفصل الثامن : نظرة ختامية وتمقيب
	ملحق النص الانجليزى للاتحة مناقصات البنك الدولي

be followed in the evaluation and comparison of bids to give effect to such preference; and

(b) After bids have been received and reviewed by the Borrower, responsive bids shall be classified into the following groups :

(i) Group A : bids offered by domestic contractors eligible for the preference; and

(ii) Group B : bids offered by other contractors.

For the purpose of evaluation and comparison of bids, an amount equal to 7,5 percent of the bid amount will be added to bids received from contractors in Group B.

bids shall then be compared with each other and if, as a result of this comparison, a bid from Group A or Group B is the lowest, it shall be selected for the award.

4. If, as a result of the comparison under para. 3 above, the lowest evaluated bid is a bid from Group C, all Group C bids shall be further compared with the lowest evaluated bid from Group A after adding to the evaluated bid price of the imported goods offered in each Group C bid, for the purpose of this further comparison only, an amount equal to; (i) the amount of customs duties and other import taxes which a non-exempt importer would have to pay for the importation of the goods offered in such Group C bid; or (ii) 15 percent of the c.i.f. bid price of such goods if said customs duties and taxes exceed 15 percent of such price. If the Group A bid in such further comparison is the lowest, it shall be selected for the award; if not, the lowest evaluated bid from Group C, as determined from the comparison under para. 3, shall be selected.

Preference for Domestic Contractors

5. For contracts for works to be awarded on the basis of international competitive bidding, the Borrower may, with the agreement of the Bank, grant a margin of preference of 7.5 percent to domestic contractors (1) in accordance with, and subject to, the following provisions :

- (a) Contractors applying for such preference shall be asked to provide, as part of the data for qualification, (2) such information, including details of ownership, as shall be required to determine whether, according to the classification established by the Borrower and accepted by the Bank, a particular firm or group of firms qualifies for a domestic preference. The bidding documents shall clearly indicate the preference and the method that will

-
- (1) Preference for domestic contractors is applicable only in countries which qualify because of their low per capita income.
 - (2) In certain cases, prequalification, as provided in the Loan Agreement, will be required of such contractors or groups.

Appendix 2

PREFERENCE FOR DOMESTIC

MANUFACTURERS AND CONTRACTORS

Preference for Domestic Manufacturers

1. The Borrower may, with the agreement of the Bank, grant a margin of preference to certain domestic manufacturers when comparing domestic with foreign bids. All bidding documents for the procurement of goods will clearly indicate any preference to be granted to domestic manufacturers and the information required to establish the eligibility of a bid for such preference. The methods and stages set forth hereunder should be followed in the evaluation and comparison of bids.

2. For comparison, responsive bids will be classified in one of the following three groups :

(a) Group A : bids offering goods manufactured in the country of the Borrower if the bidder shall have established to the satisfaction of the Borrower and the Bank that the manufacturing cost of such goods includes a value added in the country of the Borrower equal to at least 20 percent of the ex-factory bid price of such goods;

(b) Group B : all other domestic bids; and

(c) Group C : bids offering any other goods.

3. In order to determine the lowest evaluated bid of each group, all evaluated bids in each group shall first be compared among themselves, without taking into account customs duties and other import taxes levied in connection with the importation, and sales and similar taxes levied in connection with the sale or delivery, pursuant to the bids, of the goods. Such lowest evaluated

for award and such other information as the Bank shall reasonably request. The Bank shall, if it determines that the intended award would be inconsistent with the Loan Agreement or the Guidelines, promptly inform the Borrower and state the reasons for such determination;

- (c) The terms and conditions of the contract shall not, without the Bank's concurrence, materially differ from those on which bids were asked or prequalification of contractors, if any, was invited; and
- (d) Two conformed copies of the contract shall be furnished to the Bank promptly after its execution and prior to delivery to the Bank of the first application for withdrawal of funds from the Loan Account in respect of such contract.

3. With respect to each contract not governed by the preceding paragraph, the Borrower shall furnish to the Bank, promptly after its execution and prior to delivery to the Bank of the first application for withdrawal of funds from the Loan account in respect of such contract, two conformed copies of such contract, together with the analysis of the respective bids, recommendations for award and such other information as the Bank shall reasonably request. The Bank shall, if it determines that the award of the contract, or the contract itself, is not consistent with the Loan Agreement or the Guidelines, promptly inform the Borrower and state the reasons for such determination.

4. Before agreeing to any material modification or waiver of the terms and conditions of a contract, or granting a material extension of the stipulated time for performance of such contract, or issuing any change order under such contract (except in cases of extreme urgency) which would increase the cost of the contract by more than the percentage of the original price specified in the Loan Agreement for the purpose of this paragraph, the Borrower shall inform the Bank of the proposed modification, waiver, extension or change order and the reasons therefor. The Bank, if it determines that the proposal would be inconsistent with the provisions of the Loan Agreement, shall promptly inform the Borrower and state the reasons for its determination.

Appendix I

REVIEW OF PROCUREMENT DECISIONS BY THE BANK

1. In cases where prequalification is required under the Loan Agreement, the Borrower shall, before qualification is invited, inform the Bank in detail of the procedure to be followed, and shall introduce such modifications in said procedure as the Bank shall reasonably request. The list of prequalified bidders, together with a statement of their qualification and of the reasons for the exclusions of any applicant for prequalification, shall be furnished by the Borrower to the Bank for its comments before the applicants are notified of the Borrowers decision, and the Borrower shall make such additions to, deletions from or modifications in the said list as the Bank shall reasonably request.

2. With respect to all contracts which, in accordance with the Loan Agreement, are made subject to the Bank's prior review :

- (a) Before bids are invited, the Borrower shall furnish to the Bank for its comments, the text of the invitations to bid, a description of the advertising procedures to be followed for the bidding, and shall make such modifications in the said documents or procedures as the Bank shall reasonably request. Any further modification of the bidding documents shall require the Bank's concurrence before it is issued to the prospective bidders;
- (b) After bids have been received and evaluated, the Borrower shall, before a final decision on the award is made, inform the Bank of the name of the bidder to which it intends to award the contract and shall furnish to the Bank, in sufficient time for its review, a detailed report (prepared, if the Bank shall so request, by experts acceptable to the Bank), on the evaluation and comparison of the bids received, together with recommendations

firms for the partial financing of subprojects, the procurement is usually undertaken by the respective beneficiaries in accordance with established commercial practices, acceptable to the Bank. However, even in these situations, international competitive bidding may be the more efficient and economic procurement method for the purchase of large single items or in cases where large quantities of like goods can be grouped together for bulk purchasing.

Procurement in Imports Programs and Structural Adjustment Loans

3.10 Where the loan provides financing for an imports program, including structural adjustment loans, international competitive bidding with simplified advertising and currency provisions should be used for large value contracts. Other procurement is normally carried out in accordance with procedures followed by the private or public entity handling the imports or other established commercial practices acceptable to the Bank.

method for constructing some kinds of works. The use of force account may be justified where :

- (a) quantities of work involved cannot be defined in advance;
- (b) works are small and scattered or in remote locations where mobilization costs for contractors would be unreasonably high;
- (c) work must be carried out without disrupting ongoing operations;
- (d) the risks of unavoidable work interruption are better borne by the Borrower than by a contractor; or
- (e) no contractor is interested in carrying out the work.

Procurement by UN Agencies

3.7 There may be situations in which procurement through ILO, UNICEF, WHO or one of the other specialized agencies of the UN may be the most economical and efficient way of procuring goods and equipment, primarily in the fields of education, health and rural water supply and sanitation. In such cases, procurement is carried out in accordance with the procedures of the particular agency involved.

Use of Procurement Agents

3.8 Where procurement is particularly complex, or Borrowers lack the necessary organization and experience, Borrowers may wish to consider employing as their agent one of the firms which specialize in handling international procurement. Procurement carried out under such an arrangement would be in accordance with the Bank's Guidelines.

Procurement in Loans to Financial Intermediaries

3.9 Where the loan provides funds to an institution such as an agricultural credit institution or a development finance company, to be re-lent to beneficiaries such as farmers or business

additional works or goods of a similar nature. The Bank should be satisfied in such cases that no advantage could be obtained by further competition and that the prices on the extended contract are reasonable. Provisions for such an extension, if considered likely in advance, should be included in the original contract;

- (b) Standardization of equipment or spare parts, to be compatible with existing equipment, may justify additional purchases from the original supplier. For such purchases to be justified, the original equipment should be suitable, the number of new items should generally be less than the existing number, the price should be reasonable and the advantages of having another make of equipment should have been considered and rejected on grounds acceptable to the Bank;
- (c) The required equipment is proprietary and obtainable only from one source;
- (d) The contractor responsible for a process design requires the purchase of critical items from a particular supplier as a condition of his guarantee of performance;
- (e) In exceptional cases, the need for early delivery of particular goods may justify direct contracting in order to avoid costly delays, although shopping is usually preferable to obtain the best price; and
- (f) A negotiated civil works contract may be acceptable in exceptional circumstances where competitive bidding procedures, including rebidding pursuant to para. 2.60, have failed to produce a contractor able and willing to carry out the required works at a reasonable price.

Force Account

3.6 Force account, i.e., construction by the use of the Borrower's own personnel and equipment. (1) may be the only practical

- (1) A government-owned construction unit that is not managerially and financially autonomous should be considered a force account unit.

scope, are unlikely to attract foreign competition. LCB may be the preferred method of procurement where foreign bidders are not expected to be interested because (i) the contract values are small; (ii) works are scattered geographically or spread over time; (iii) works are labor intensive; or (iv) the goods or works are available locally at prices below the international market. LCB procedures may also be used where the advantages of international competitive bidding are clearly outweighed by the administrative or financial burden involved. Publication of a General Procurement Notice and notification of local representatives are not required for LCB; advertising may be limited to the local press or official gazette. Bidding documents may be in a local language and local currency will generally be used for the purpose of bidding and payment. If foreign firms wish to participate under these circumstances, they should be allowed to do so in accordance with local procedures. The local procedures under which LCB is carried out should be acceptable to the Bank. They should provide for adequate competition in order to ensure reasonable prices, and methods used in the evaluation of bids and the award of contracts should be made known to all bidders and not be applied arbitrarily.

International and Local Shopping

3.4 Shopping is a procurement method based on comparing price quotations obtained from several foreign or local suppliers, usually at least three, to ensure competitive prices. It requires no formal bidding documents, and is an appropriate method for procuring readily available off-the-shelf goods or standard specification commodities that are small in value and, in some cases, small simple works.

Direct Contracting

3.5 Direct contracting without competition may be an appropriate method under the following circumstances :

- (a) An existing contract for works or goods, awarded in accordance with procedures acceptable to the Bank, may be extended for the construction or provision of

revisions in the specifications or modifications in the project or both before inviting new bids.

III. OTHER METHODS OF PROCUREMENT

General

3.1 There are circumstances where international competitive bidding would not be the most economic and efficient method of procurement, and where other methods are deemed more appropriate. The particular methods and the categories of goods and works to which they apply are determined by agreement between the Bank and the Borrower, and are specified in the Loan Agreement. The Bank's policies with respect to margins of preference do not apply to methods of procurement other than international competitive bidding. The more common procurement methods which are generally considered in situations where international competitive bidding may not be suitable are set forth in paras. 3.2-3.6.

Limited International Bidding (LIB)

3.2 Limited international bidding is essentially international competitive bidding by direct invitation without open advertisement, and may be an appropriate method of procurement in cases where (i) the amounts are small, (ii) there are only a limited number of suppliers of the particular goods or services needed or (iii) other exceptional reasons may justify departure from full ICB procedures. Under LIB, Borrowers should seek bids from a list of potential suppliers broad enough to assure competitive prices. Domestic or regional preferences are not applicable in the evaluation of bids under LIB. In all respects other than advertisement and preferences, ICB procedures should apply.

Local Competitive Bidding (LCB)

3.3 Competitive bidding advertised locally and in accordance with local procedures may be the most efficient and economical way of procuring goods or works which, by their nature or

Award of Contract

2.58 The Borrower should award the contract, within the period of the validity of bids, to the bidder whose bid has been determined to be the lowest evaluated bid and who meets the appropriate standards of capability and financial resources. A bidder should not be required, as a condition of award, to undertake responsibilities for work not stipulated in the specifications or otherwise to modify his bid.

Extension of Validity of Bids

2.59 Generally, Borrowers should complete bid evaluation and award within the initial period of bid validity so that extensions are not necessary. An extension of bid validity, if justified by exceptional circumstances, should be requested in writing from all bidders before the expiration date, and the Bank should be notified. When an extension of bid validity period is requested, bidders should not be requested or be permitted to change the price or other conditions of their bid. Bidders should have the right to refuse to grant such an extension without forfeiting their bid security, but those who are willing to extend the validity of their bid should be required to provide a suitable extension of bid security.

Rejections of All Bids

2.60 Bidding documents usually provide that Borrowers may reject all bids. However, the Borrower should consult with the Bank before holding any negotiations, or rejecting all bids or soliciting new bids. All bids should not be rejected and new bids invited on the same specifications solely for the purpose of obtaining lower prices, except in cases where the lowest evaluated bid exceeds the cost estimates by a substantial amount. In such cases, the Borrower may, as an alternative to rebidding, negotiate with the lowest evaluated bidder (or failing a satisfactory response, with the next lowest bidder) to try to obtain a satisfactory contract. Rejection of all bids is also justified when bids are not substantially responsive or there is lack of effective competition. If all bids are rejected, the Borrower should review the causes justifying the rejection and consider making either

Domestic and Regional Preferences

2.55 At the request of the borrowing country, and under conditions to be agreed with the Bank and set forth in the bidding documents, a margin of preference may be accepted under international competitive bidding for :

- (a) goods manufactured in the borrowing country when comparing domestic bids with those from foreign manufacturers;
- (b) goods manufactured in other member countries which have joined with the borrowing country in a regional preferential tariff agreement among developing countries designed to foster their economic integration by a customs union or free trade area, when comparing bids from such manufacturers with other foreign bids; and
- (c) civil works, in member countries below a specified level of GNP per capita, when comparing bids from eligible domestic contractors with those from foreign contractors.

2.56 Where preference for domestic manufacturers or domestic contractors is allowed in accordance with the provisions of the Loan Agreement, the methods and stages set forth in Appendix 2 to these Guidelines should be followed in the evaluation and comparison of bids.

Postqualification of Bidders

2.57 If bidders have not been prequalified, the Borrower should determine whether the bidder whose bid has been evaluated the lowest has the capability and resources effectively to carry out the contract concerned. The criteria to be met should be set out in the bidding documents, and if the bidder does not meet them, his bid should be rejected. In such an event, the Borrower should make a similar determination for the next lowest evaluated bidder.

than price to be used for determining the lowest evaluated bid should, to the extent practicable, be expressed in monetary terms or given a relative weight in the evaluation provisions of the bidding documents.

2.52 For the purpose of evaluation and comparison of bids for the supply of goods to be procured on the basis of international competitive bidding :

- (a) Bidders will be required to state in their bids the c.i.f. port of entry price for the imported goods or the ex-factory price or off-the-shelf price of other goods offered in such bid;
- (b) Customs duties and other import taxes levied in connection with the importation, or the sales and similar taxes levied in connection with the sale or delivery of the goods pursuant to the bids, will not be taken into account in the evaluation of the bids; and
- (c) The cost of inland freight and other expenditures incidental to the transportation and delivery of the goods to the place of their use or installation for purposes of the project will be included.

2.53 In the procurement of works contracts, contractors are responsible for all duties, taxes and other levies, and bidders should take these factors into account in preparing their bids. The evaluation and comparison of bids shall be on this basis. Any procedure under which bids above or below a predetermined assessment of bid values are automatically disqualified is not permitted.

2.54 The Borrower should prepare a detailed report on the evaluation and comparison of bids setting forth the specific reasons on which the recommendation is based for the award of the contract. The Loan Agreement with the Bank will specify whether this report should be submitted to the Bank for its review before or after the award is made by the Borrower.

Guidelines, (ii) have been properly signed; (iii) are accompanied by the required securities; (iv) are substantially responsive to the bidding documents; (v) have any material errors in computation; and (vi) are otherwise generally in order. If a bid is not substantially responsive, i.e., it contains material deviations from reservations to the terms, conditions and specifications in the bidding documents, it should not be considered further. The bidder should not be permitted to correct or withdraw material deviations or reservations once bids have been opened. (11)

Evaluation and Comparison of Bids

2.40 The purpose of bid evaluation is to determine the cost of each bid to the Borrower in a manner that will permit a comparison of bids on the basis of their evaluated cost. The bid with the lowest evaluated cost, (12) but not necessarily the lowest submitted price, should be selected for award.

2.50 The bid price read out at the bid opening should be adjusted to correct any arithmetical errors. For the purpose of evaluation, adjustments should be made for the costs to the Borrower of any quantifiable non-material deviations or reservations. Price adjustment provisions applying to the period of execution of the contract should not be taken into account in the evaluation.

2.51 Bidding documents should specify the relevant factors in addition to price to be considered in bid evaluation and the manner in which they will be applied for the purpose of determining the lowest evaluated bid. Factors which may be taken into consideration include, inter alia, the costs of inland transport to the project site, the payment schedule, the time of completion of construction or delivery, the operating costs, the efficiency and compatibility of the equipment, the availability of service and spare parts, the reliability of proposed construction methods and minor deviations, if any. The factors other

(11) See para. 2.50.

(12) See para. 2.51.

visits. Bidders should be permitted to submit bids by mail or by hand. The date, hour and place for latest delivery of bids should be specified in the invitation to bid.

Bid Opening Procedures

2.45 The time for the bid opening should be the same as for the latest delivery of bids or promptly thereafter, and should be announced, together with the place for bid opening, in the invitation to bid. The Borrower should open all bids at the stipulated time. Bids should be opened in public; i.e., bidders or their representatives should be allowed to be present. The name of the bidder and total amount of each bid, and of any alternative bids if they have been requested or permitted, should be read aloud and recorded when opened, and a copy of this record sent to the Bank if so requested. Bids received after the time stipulated should not be considered.

Clarifications or Alterations of Bids

2.46 Except as otherwise provided in para. 2.60 of these Guidelines, no bidder should be requested or permitted to alter his bid after the first bid has been opened. The Borrower should ask any bidder for clarification needed to evaluate his bid but should not ask or permit any bidder to change the substance or price of his bid after the bid opening.

Process To Be Confidential

2.47 After the public opening of bids, information relating to the examination, clarification and evaluation of bids and recommendations concerning awards should not be disclosed to bidders or other persons not officially concerned with this process until the award of contract is announced.

Examination of Bids

2.48 The Borrower should ascertain whether the bids (i) meet the eligibility requirements specified in para 1.5 of these

perform their obligations under the contract would not be considered a default if such failure were the result of an event of force majeure as defined in the conditions of contract.

Language

2.42 Bidding documents should be prepared in one of the languages (10) customarily used in international commercial transactions and should specify that the text of the documents in that language is governing.

Settlement of Disputes

2.43 The conditions of contract should include provisions dealing with the applicable law and the forum for the settlement of disputes. International commercial arbitration may have practical advantages over other methods for the settlement of disputes. Borrowers should, therefore, consider providing for this type of arbitration in contracts for the procurement of goods and works. The Bank should not be named arbitrator or be asked to name an arbitrator.

C. Bid Opening, Evaluation and

Award of Contract

Time Interval between Invitation and Submission of Bids.

2.44 The time allowed for the preparation and submission of bids should be determined with due consideration of the particular circumstances of the project and the magnitude and complexity of the contract. Generally, not less than 45 days from the date of the invitation to bid or the date of availability of bidding documents, whichever is later, should be allowed for international bidding. Where large works or complex items of equipment are involved, this period should generally be not less than 90 days to enable prospective bidders to conduct investigations before submitting their bids. In such cases, the Borrower is encouraged to convene pre-bid conferences and arrange site

(10) English, French, Spanish.

services as quoted in the c.i.f. price by more than 15%, the entire costs of transportation and insurance will be financed by the Borrower.

2.38 The indemnity payable under the insurance should be in a freely convertible currency to enable prompt replacement of lost or damaged goods. If the Borrower does not wish to insure through an insurance company, evidence is needed that resources are readily available for prompt payment in a freely convertible currency of the indemnities required to replace lost or damaged goods.

2.39 Bidding documents should state the types and terms of insurance to be provided by the bidder. For civil works, a contractor's All Risk form of policy usually will be required. Bidding documents should permit contractors to place insurance with insurers from any eligible source. For large projects with several contractors on a site, a « wrap-up » or total project insurance arrangement may be provided by the Borrower, in which case Borrowers should seek competition for such insurance.

Liquidated Damages and Bonus Clauses

2.40 Provisions for liquidated damages or similar provisions in an appropriate amount should be included in bidding documents when delays in the completion of works or delivery of goods, or failure of the works or goods to meet performance requirements would result in extra cost, or loss of revenue or of other benefits to the Borrower. Provision may also be made for a bonus to be paid to contractors or suppliers for completion of works or delivery of goods ahead of the times specified in the contract when such earlier completion or delivery would be of benefit to the Borrower.

Force Majeure

2.41 The conditions of contract included in the bidding documents should stipulate that failure on the part of the parties to

vary, depending on the types of security furnished and on the nature and magnitude of the works. Contracts may provide for a percentage of the total payment to be held as retention money to secure full performance by the contractor. Security should extend sufficiently beyond the estimated date for completion of the works to cover the warranty or maintenance period specified in the contract. Alternatively, a separate security may be obtained for that period.

2.35 In contracts for the supply of goods, the need for performance security will depend on the market conditions and commercial practice for the particular kind of goods. Suppliers or manufacturers may be required to provide a bank guarantee to protect against non-performance of the contract. Such guarantee may also cover warranty obligations or, alternatively, a percentage of the payments may be held as retention money to cover warranty obligations. The guarantees or retention money should be reasonable in amount.

Transportation and Insurance

2.36 Bidding documents for goods should invite bids on cost, insurance and freight (c.i.f.) port of entry/border point terms, permitting, at the bidders option, transportation and insurance from any eligible source. (9) The evaluation and selection of the lowest evaluated bid should be on the basis of these c.i.f. prices. If the contract is signed on c.i.f. terms, the suppliers may arrange for transportation and insurance from any eligible source.

2.37 If the Borrower wishes to provide external transportation and insurance through national companies, bidders should be asked to quote free on board (f.o.b.) port of shipment prices in addition to the c.i.f. port of entry/border point price. Selection of the lowest evaluated bid will be on the basis of the c.i.f. price, but the Borrower may sign the contract on f.o.b. terms and make its own arrangements for transportation and insurance. Disbursements under the Bank loan will be limited to the c.i.f. price quoted by the bidder. If the costs of transportation and insurance arranged by the Borrower exceed the costs for those

(9) See paras. 1.5 and 1.6.

will be fixed or that price adjustments (upwards or downwards) will be made in the event changes occur in major cost components of the contract such as labor, equipment, materials and fuel. Price adjustment provisions are usually not necessary for simple contracts involving delivery of goods or completion of works within about a year, but should be included in works contracts which extend over several years. It is normal commercial practice to obtain firm prices for some types of equipment regardless of the delivery time and, in such cases, price adjustment provisions are not needed.

2.32 Contract prices may be adjusted by the use of a prescribed formula (or formulae) which breaks down the total contract cost into components that are adjusted by price indices specified for each component or, alternatively, on the basis of documentary evidence (including actual invoices) provided by the supplier or contractor. The use of the formula method of price adjustment is preferable to that of documentary evidence. The method to be used, the formula (if applicable) and the base date for application should be clearly defined in the bidding documents so that the same provisions will apply to all bidders.

Advance Payments

2.33 Any advance payment, made upon signature of a contract for goods or works, for mobilization and similar expenses should be related to the estimated amount of these expenses and be specified in the bidding documents. Amounts and timing of other advances to be made, such as for materials delivered to the site for incorporation in the works, should also be described in the bidding documents. The bidding documents should specify the arrangements for any security required for advance payments.

Performance Security

2.34 Bidding documents for works should require security in an amount sufficient to protect the Borrower in case of breach of contract by the contractor. This security should be provided by a performance bond or a bank guarantee, at the contractor's option, in an appropriate form and amount as specified in the bidding documents. The amount of the bond or guarantee may

Terms and Methods of Payment

2.27 Payment terms should be in accordance with the international commercial practices applicable to the goods and works and the market in question. Contracts for supply of goods should provide for full payment on the delivery and inspection, if so required, of the contracted goods except for contracts involving installation and commissioning, in which case a portion of the payment may be made after the supplier has complied with all his obligations. The use of documentary letters of credit is encouraged so as to assure prompt payment to the supplier.

It is: major contracts for plant and equipment, provision should be made for suitable advances and, in contracts of long duration, for progress payments.

2.28 Contracts for civil works should provide in appropriate cases for mobilization advances, advances on plant and material, regular progress payments and reasonable retention amounts.

2.29 Bidding documents should specify the payment method and terms offered, whether alternative payment methods and terms would be allowed and, if so, under what circumstances. The method of payment should take into account the available procedures for withdrawals of the proceeds of the loan. Disbursements of the proceeds of the loan are made at the request of the Borrower, generally through reimbursements for eligible amounts already paid by the Borrower to the supplier or contractor. However, the Bank may agree to make direct payment to a supplier or contractor, at the Borrowers specific disbursement request for each payment, or to make direct reimbursements to a commercial bank which has issued to a supplier or contractor a letter of credit that is covered by an agreement to reimburse, issued by the Bank at the request of the Borrower.

2.30 A more complete description of the Bank's disbursement procedures is provided in the current Guidelines for Withdrawal of Proceeds of IBRD Loans and IDA Credits.

Price Adjustment Clauses

2.31 Bidding documents should state either that bid prices

rencies required to be made to the bidder. For the purpose of comparing prices, all bid prices should be converted to a single currency selected by the Borrower and stated in the bidding documents. The Borrower should make this conversion by using the selling (exchange) rates for those currencies quoted by an official source (such as the Central Bank) for similar transactions :

- (a) on a date selected in advance and specified in the bidding documents, provided that such date should not be earlier than 30 days prior to the date specified for the opening of bids nor later than the original date prescribed in the bidding documents for the expiry of the period of bid validity; or
- (b) on the date of decision (8) to award the contract or on the original date prescribed in the bidding documents for the expiry of the period of bid validity, whichever is earlier.

One of the above options should be selected by the Borrower and clearly stated in the bidding documents.

Currency of Payment

2.25 Payment of the contract price should be made in the currency or currencies in which the bid price is stated in the bid of the successful bidder.

2.26 When the bid price is stated in one currency but the bidder has also requested payment in other currencies and has expressed the requirements in other currencies as a percentage of the bid price, the exchange rates to be used for purposes of payments shall be those used by the bidder in his bid, so as to ensure that the value of the foreign currency portions of his bid price is maintained without any loss or gain.

(8) The data on which a decision is reached by the approving authority.

in which the contract price will be paid. The following provisions (paras. 2.21-2.26) are intended to (i) ensure that bidders do not have to bear any exchange risk with regard to the currency of bid and of payment, and hence may offer their best prices, (ii) give bidders in countries with weak currencies the option to use a stronger currency and thus provide a firmer basis for their bid price; and (iii) enable the Borrower to select the lowest responsive bidder as of the date of its decision to award the contract, but at the same time, ensure fairness to all the bidders.

Currency of Bid

2.21 Bidding documents should state that the bidder may express the bid price in his country's currency or, at his option, in a currency widely used in international trade. Such international currency will be selected by the Borrower and specified in the bidding documents. A bidder who expects to incur expenditures in more than one currency and wishes to be paid accordingly should state the respective portion of his bid price in each such currency. Alternatively, the bidder may express the entire bid price in one currency and indicate the percentages of the bid price required to be paid in other currencies and the exchange rates used in the calculations.

2.22 In the bidding documents for the supply and/or installation of equipment, the Borrower may require bidders to state the portion of the bid price representing local costs in the Borrower's currency.

2.23 In bidding documents for works, the Borrower may require bidders to state the bid price entirely in the Borrower's currency, along with the requirements for foreign currency payments expressed as a percentage of the bid price for each such foreign currency. Each bidder should specify the exchange rates he has used in such calculations. Alternatively, the Borrower may require bidders to use exchange rates specified in the bidding documents.

Currency Conversion for Bid Comparison

2.24 The bid price is the sum of all payments in various cur-

time before the date of bid submission to enable bidders to take appropriate actions.

Standards

2.17 If particular national or other standards with which equipment, materials or workmanship must comply are cited, bidding documents should state that equipment, materials or workmanship meeting other standards which ensure equivalent or higher quality than the standard specified will also be accepted.

Use of Brand Names

2.18 Technical specifications should be based on relevant characteristics and/or performance requirements. References to brand names, catalog numbers or similar classifications should be avoided. If it becomes necessary to quote a brand name or catalog number of a particular manufacturer to clarify an otherwise incomplete specification, the words « or equivalent » should be added after such reference. The specification should permit the acceptance of offers for goods which have similar characteristics and which provide performance and quality at least equal to those specified.

Limits on Disbursements

2.19 Bidding documents should state that disbursements (6) from the proceeds of Bank loans will be limited to financing goods and works provided from eligible sources. (7) The Bank requires information concerning the country of origin of the goods and works, its finances, and the bidding documents should require the supplier or contractor to furnish the necessary information.

Currency Provisions

2.20 Bidding documents should state the currency or currencies in which bidders are to state their prices, the procedure for conversion of prices expressed in different currencies into a single currency for the purpose of comparing bids, and the currencies

(6) See paras. 2.29-2.30 for disbursement procedures.

(7) See para. 1.5.

may be required, but it should not be set so high as to discourage bidders. Bid security should remain valid for a period of 30 days beyond the validity period for the bids to provide reasonable time for the Borrower to act if the security is to be called. Bid security should be released to unsuccessful bidders once it is determined that they will not be awarded a contract.

Conditions of Contract

2.15 The contract documents should clearly define the scope of work to be performed, the goods to be supplied, the rights and obligations of the Borrower and of the contractor or supplier and the functions and authority of the engineer or architect, if one is employed by the Borrower, in the supervision and administration of the contract. In addition to the general conditions of contract, any special conditions appropriate to the nature and location of the project should be included.

Clarity of Bidding Documents

2.16 Bidding documents should be so worded as to permit and encourage international competitive bidding and should set forth clearly and precisely the work to be carried out, the location of the work, the goods to be supplied, the place of delivery or installation, the schedule for delivery or completion and the warranty and maintenance requirements as well as any other pertinent terms and conditions. In addition, the bidding documents, where appropriate, should define the tests, standards, and methods that will be employed to judge the conformity of equipment as delivered, or works as performed, with the specifications. Drawings should be consistent with the text of the technical specifications. The bidding documents should specify any factors which will be taken into account in addition to price in evaluating bids, and how such factors will be quantified or otherwise evaluated. If bids based on alternative designs, materials, completion schedules, payment terms, etc., are permitted, conditions for their acceptability and the method of their evaluation should be expressly stated. Any additional information, clarification, correction of errors or alterations of bidding documents should be sent to each recipient of the original bidding documents in sufficient

as necessary appendices, such as formats for various securities. If a fee is charged for the bidding documents, it should be reasonable and reflect the cost of their production and should not be so high as to discourage qualified bidders. Guidelines on critical components of the bidding documents are given in the following paragraphs. The Loan Agreement will specify whether the bidding documents should be submitted to the Bank for review before they are issued to prospective bidders.

References to Bank

2.12 If the Borrower wishes to refer to the Bank in bidding documents the following language should be used .

« . . . (name of Borrower) . . . has received (or in appropriate cases has applied for) a loan from the International Bank for Reconstruction and Development in various currencies equivalent to US \$. . . toward the cost of (name of project), and intends to apply a portion of the proceeds of this loan to eligible payments under the contract (contracts) for which this invitation to bid is issued. Payment by the International Bank for Reconstruction and Development will be made only at the request of (name of Borrower) and upon approval by the International Bank for Reconstruction and Development and will be subject in all respects, to the terms and conditions of the Loan Agreement. No party other than (name of Borrower) shall derive any rights from the Loan Agreement or have any claim to loan proceeds.

Validity of Bids and Bid Security

2.13 Bidders should be required to submit bids valid for a period, specified in the invitation to bid, sufficient to enable the Borrower to complete the comparison and evaluation of bids, review the recommendation of award with the Bank (if required by the Loan Agreement) and obtain all the necessary approvals so that the contract can be awarded within that period.

2.14 Bid security, in the form and amount specified in the bidding documents, affording the Borrower reasonable protection,

Prequalification of Bidders

2.10 Prequalification is advisable for large or complex works and, exceptionally, for custom designed equipment and specialized services to ensure, in advance of bidding, that invitations to bid are extended only to those who are capable. The Loan Agreement with the Bank will specify if prequalification is required for particular contracts. Prequalification may also be useful to determine a contractor's eligibility for domestic preference where this is allowed. (4) Prequalification should be based entirely upon the capability of prospective bidders to perform the particular contract satisfactorily, taking into account, inter alia, their (i) experience and past performance on similar contracts, (ii) capabilities with respect to personnel, equipment, and plant and (iii) financial position. The invitation to prequalify for bidding on specific contracts should be advertised and notified as described in paras 2.8-2.9 above. The scope of the contract and a clear statement of the requirements for qualification should be sent to all those that wish to be considered for prequalification. As soon as prequalification is completed, the bidding documents should be issued to the qualified bidders. All such bidders that meet the specified criteria should be allowed to bid.

B. Bidding Documents

General

2.11 The bidding documents (5) should furnish all information necessary for a prospective bidder to prepare a bid for the goods and works to be provided. While the detail and complexity of these documents will vary with the size and nature of the proposed bid package and contract, they should generally include; invitation to bid; instructions to bidders; form of bid; form of contract; conditions of contract, both general and special; technical specifications; list of goods or bill of quantities and drawings, as well.

- (4) See paras. 2.55-2.57.
- (5) Sample bidding documents for goods and works which meet the requirements of these Guidelines are available in the Bank for the guidance of borrowers.

of goods or works on the basis of international competitive bidding, the Borrower is required to prepare and forward to the Bank as soon as possible, and in any event not later than 60 days prior to the date of availability to the public of the tender documents relating to such goods or works, as the case may be, a general procurement notice. The Bank will arrange for the publication of such Notice in the United Nations Development Forum, Business Edition. The Notice should contain information concerning the recipient (or prospective recipient), amount and purpose of the loan, describe the goods and works to be procured under international competitive bidding, indicate, where known, the scheduled date for availability of the bidding or prequalification documents and specify the Borrower's agency responsible for procurement. The Borrower is required to provide the necessary information to update such Notice annually so long as any goods or works remain to be procured on the basis of international competitive bidding.

2.9 The international community should also be notified in a timely manner of the opportunities to bid for specific contracts. To that end, invitations to prequalify or to bid should be advertised in at least one newspaper of general circulation in the Borrower's country (and in the official gazette, if any). Copies of such invitations, or the advertisement thereof, should also be transmitted to local representatives of eligible countries that are potential suppliers of the goods and works required and to those who have expressed interest in response to the general procurement notice. Publication of the invitations in the Development Forum, Business Edition, is also encouraged. For large, specialized or important contracts, the Bank may require Borrowers to advertise the invitations to prequalify or to bid in well-known technical magazines, newspapers, and trade publications of wide international circulation. Notification should be given in sufficient time to enable prospective bidders to obtain documents and prepare and submit their responses. (3)

(3) See para. 2.44.

2.4 The size and scope of individual contracts will depend on the magnitude, nature and location of the project. For projects requiring a variety of works and equipment, separate contracts generally are awarded for the works and for the supply and/or installation of different major items of plant and equipment.

2.5 For a project requiring similar but separate civil works or items of equipment, bids may be invited under alternative contract options that would attract the interest of both small and large firms. Contractors or manufacturers should then be allowed to bid for individual contracts (slices) or for a group of similar contracts (package) at their option, and all bids and combinations of bids should be opened and evaluated simultaneously so as to determine the bid or combination of bids offering the most advantageous solution for the Borrower. (2)

2.6 In certain cases, e.g., where special processes or closely integrated manufacturing are involved, the Bank may accept turnkey arrangements under which the design and engineering, the supply and installation of equipment and the construction of a complete plant are provided under one contract. Alternatively, the Borrower may be responsible for the design and engineering, and invite bids for a single responsibility contract for the supply and installation of all goods and works required for the plant.

2.7 Detailed design and engineering of the goods and works to be provided, including the preparation of technical specifications and other bidding documents, should precede the invitation to bid for the contracts. However, in the case of turnkey contracts or contracts for large complex process plants, it may be undesirable or impractical to prepare complete technical specifications in advance. In such a case, it will be necessary to use a two-step procedure, first inviting unpriced technical proposals subject to technical clarifications and adjustments, to be followed by the submission of priced bids in the second step.

Notification and Advertising

2.8 Timely notification of bidding opportunities is essential in competitive bidding. For projects which include the procurement

(2) See paras. 2.49-2.54 for the bid evaluation procedures.

II. INTERNATIONAL COMPETITIVE

BIDDING (ICB)

A. General

Introduction

2.1 International competitive bidding, as used in these Guidelines, has the purpose of affording all eligible prospective bidders, (1) adequate notification of a Borrower's requirements and of providing all such bidders an equal opportunity to bid on the necessary goods and works.

Reserved Procurement

2.2 When ICB would be the appropriate method of procurement for particular goods or work, but the Borrower wishes to reserve this procurement for local suppliers or constructors, the Bank may accept such reserved procurement only on condition that :

- (a) it is not eligible for financing under the Bank loan; and
- (b) it will not significantly affect the satisfactory execution of the project in terms of costs, quality and completion time.

Type and Size of Contracts

2.3 The bidding documents should clearly state the type of contract to be entered into and contain the proposed contract provisions appropriate therefor. The most common types of contracts provide for payments on the basis of a lump sum, unit prices, cost plus fees or combinations thereof. Cost reimbursable contracts are acceptable to the Bank only in exceptional circumstances such as conditions of high risk or where costs cannot be determined in advance with sufficient accuracy. Such contracts should include appropriate incentives to limit costs.

(1) See para. 1.5.

advertising, should be in accordance with the Guidelines in order for advance contracts to be eligible for Bank financing, and the normal review process by the Bank should be followed. A Borrower undertakes advance contracting at its own risk, and any concurrence by the Bank with the procedures, documentation or proposal for award does not commit the Bank to make a loan for the project in question. The reimbursement by the Bank of any payments made by the Borrower under the contract prior to loan signing is referred to as retroactive financing and is only permitted within the limits specified in the Loan Agreement.

Joint Ventures

1.9 Manufacturers and contractors in the Borrower's country are encouraged to participate in the procurement process since the Bank seeks, through its procurement procedures, to encourage the development of local industry. Manufacturers and contractors in the Borrower's country may bid independently or in joint venture with foreign manufacturers or contractors, but the Bank does not approve conditions of bidding which require mandatory joint venture, or other forms of association between local and foreign firms.

Bank Review

1.10 The Bank reviews the Borrower's procurement procedures, documents, bid evaluations and contract awards to ensure that the procurement process is properly carried out. These review procedures are described in Annex I. The Loan Agreement will specify the extent to which these review procedures will apply in respect of the different categories of goods and works to be financed out of the proceeds of the loan.

Misprocurement

1.11 The Bank does not finance expenditures for goods and works which have not been procured in accordance with the agreed procedures and it is the policy of the Bank to cancel that portion of the loan allocated to the goods and works that have been misprocured. The Bank may, in addition, exercise other remedies under the Loan Agreement.

from, and produced in or supplied from Bank member countries and Switzerland. (8) Under this policy, bidders from other countries or bidder, offering goods and services from other countries should be disqualified from bidding for contracts intended to be financed wholly or in part from Bank loans.

1.6 Transportation of goods is not financed by the Bank if the services are rendered by enterprises from ineligible sources, except where pooling arrangements in shipping conferences in which shipping lines from eligible sources hold the major share make the nationality of the carrier immaterial, or where other means of transportation are not available or would cause excessive costs or delays. (9) Insurance services connected with Bank financed contracts are eligible for financing out of the proceeds of Bank loans only when rendered by insurers from eligible sources.

1.7 In connection with any contract to be financed by the Bank, the Bank does not permit a Borrower to deny prequalification, if required, to a firm for reasons unrelated to its capacity to supply the goods and works in question; nor does it permit a Borrower to disqualify any bidder for such reasons. As an exception to the foregoing, firms of a member country or goods manufactured in a member country may be excluded if, as a matter of law or official regulation, the Borrower's country prohibits commercial relations with that country, provided that the Bank is satisfied that such exclusion does not preclude effective competition for the supply of goods or works required.

Advance Contracting and Retroactive Financing

1.8 In certain circumstances, advance contracting, whereby the Borrower signs a contract before the signing of the related Bank loan, may be acceptable in the interests of more rapid and efficient execution of the project. The procurement procedures, including

- (8) For the purposes of these Guidelines, supplies and contractors in Taiwan, China are eligible to compete in providing goods and works financed by the Bank.
- (9) See also para. 2.36 and 2.37.

Borrowers to obtain goods and works through international competitive bidding open to eligible suppliers and contractors. (7) On the other hand, there are cases where international competitive bidding is clearly not the most economic and efficient method of procurement, and in these cases, other methods of procurement are prescribed in the loan documents. Section II of these Guidelines describes procedures for international competitive bidding. Section III describes other methods of procurement and elaborates situations where their application would be more appropriate. The particular methods to be followed for the procurement of goods and works for a given project are specified in the loan documents for such project.

Applicability of Guidelines

1.4 Generally the Bank finances only a part of the cost of the project. The procedures outlined in these Guidelines apply to all procurement of goods and works financed wholly or in part by the loan proceeds. For the procurement of those goods and works not financed out of the proceeds of the loan, the Borrower may adopt other procedures. In such cases the Bank should be satisfied that the procedures to be used will fulfill the Borrowers obligations to cause the project to be carried out diligently and efficiently, and that the goods and works to be procured :

- (a) are of satisfactory quality and are compatible with the balance of the project;
- (b) will be delivered or completed in timely fashion; and
- (c) are priced so as not to affect adversely the economic and financial viability of the project.

Eligibility

1.5 Funds from Bank loans may be disbursed only on account of expenditures for goods and services provided by bidders

(7) See para. 1.5

the project, rests with the Borrower. (4) The Bank, for its part, is required by its Articles of Agreement to ensure that the proceeds of any loan are used only for the purposes for which the loan was granted, with due attention to considerations of economy and efficiency and without regard to political or other non-economic influences or considerations; (5) and it has established detailed procedures for this purpose. While in practice the specific procurement rules and procedures to be followed in the execution of a project depend on the circumstances of the particular case, three considerations generally guide the Bank's requirements :

- (a) The need for economy and efficiency in the execution of the project, including the procurement of the goods and works involved;
- (b) The Bank's interest, as a cooperative institution, in giving all eligible bidders from developed and developing countries (6) an opportunity to compete in providing goods and works financed by the Bank; and
- (c) The Bank's interest, as a development institution, in encouraging the development of local contractors and manufacturers in the borrowing country.

1.3 The Bank has found that, in most cases, these needs and interests can best be realized through international competitive bidding, properly administered, and with suitable allowance for preferences for local or regional manufacturers of goods and, where appropriate, for local contractors for works under prescribed conditions. In such cases, therefore, the Bank requires its

- (4) In some cases, the Borrower acts only as an intermediary and the project is carried out by another agency or entity. References in these Guidelines to the Borrower include such agencies and entities .
- (5) The Bank's Articles of Agreement; Article 3, Section 5 (b).
- (6) See para. 1.5

I. INTRODUCTION

1.1 The purpose of these Guidelines is to inform those carrying out a project that is financed in part by the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) or the International Development Association (IDA), (1) of the arrangements to be made for procuring goods and works (including related services) (2) required for the project. The Loan Agreement governs the legal relationships between the Borrower and the Bank, and the Guidelines are made applicable to procurements of goods and works for the project, to the extent provided in the agreement. The rights and obligations of the Borrower and the providers of goods and works for the project are governed by the bidding documents, (3) and by the contracts signed by the Borrower with the providers of the goods and works, and not by these Guidelines or the Loan Agreements. No party other than the parties to the Loan Agreement shall derive any rights therefrom or have any claim to loan proceeds.

General Considerations

1.2 The responsibility for the execution of the project, and therefore for the award and administration of contracts under

- (1) Since the procurement requirements of the IBRD and IDA are identical, references in these Guidelines to the Bank include both IBRD and IDA, and references to loans include credits.
- (2) «Goods» and «works» include related services such as transportation, insurance, installation, training, initial maintenance and other similar services, but not consultants, services, to which the current «Guidelines for the Use of Consultants by world Bank Borrowers and by the World Bank as Executing Agency apply.
- (3) For the purpose of these Guidelines, the words «bid and «tender» shall have the same meaning.

2.59 Extension of Validity of Bids	30
2.60 Rejection of All Bids	30
III. Other Methods of Procurement	31
3.1 General	31
3.2 Limited International Bidding (LIB)	31
3.3 Local Competitive Bidding (LCB)	31
3.4 International and Local Shopping	32
3.5 Direct Contracting	32
3.6 Force Account	33
3.7 Procurement by UN Agencies	34
3.8 Use of Procurement Agents	34
3.9 Procurement in Loans to Financial Intermediaries	34
3.10 Procurement in Imports Programs and Structural Adjustment Loans	35

APPENDICES

Appendix 1 — Review of Procurement Decisions by the Bank	36
Appendix 2 — Preference for Domestic Manufacturers and Contractors	38

2.18 Use of Brand Names	18
2.19 Limits on Disbursements	18
2.20 Currency Provisions	18
2.21 Currency of Bid	19
2.24 Currency Conversion for Bid Comparison ..	19
2.25 Currency of Payment	20
2.27 Terms and Methods of Payment	21
2.31 Price Adjustment Clauses	21
2.33 Advance Payments	22
2.34 Performance Security	22
2.36 Transportation and Insurance	23
2.40 Liquidated Damages and Bonus Clauses ..	24
2.41 Force Majeure	24
2.42 Language	25
2.43 Settlement of Disputes	25
C. Bid Opening, Evaluation and Award of Contract	25
2.44 Time Interval between Invitation and Submission of Bids	25
2.45 Bid Opening Procedures	26
2.46 Clarifications or Alterations of Bids	26
2.47 Process To Be Confidential	26
2.48 Examination of Bids	26
2.49 Evaluation and Comparison of Bids	27
2.55 Domestic and Regional Preferences	29
2.57 Postqualification of Bidders	29
2.58 Award of Contract	30

CONTENTS

I. Introduction	6
1.2 General Considerations	6
1.4 Applicability of Guidelines	8
1.5 Eligibility	8
1.8 Advance Contracting and Retroactive Financing	9
1.9 Joint Ventures	10
1.10 Bank Review	10
1.11 Misprocurement	10
II. International Competitive Bidding (ICB)	12
A. General	12
2.1 Introduction	12
2.2 Reserved Procurement	12
2.3 Type and Size of Contracts	12
2.8 Notification and Advertising	13
2.10 Prequalification of Bidders	15
B. Bidding Documents	15
2.11 General	15
2.12 References to Bank	16
2.13 Validity of Bids and Bid Security	16
2.15 Conditions of Contract	17
2.16 Clarity of Bidding Documents	17
2.17 Standards	18

**Guidelines for
Procurement under
IBRD Loans
and IDA Credits**

Second Edition, Revised and Expanded

(1984)

المكتبة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية

تستهدف مطبوعات « المكتبة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية » تلبية حاجة المكتبة العربية الى استجلاء « الجوانب القانونية للتجارة الدولية » وهذا المجال الاقتصادي والقانوني الحيوى يرتكن بالأخص الى عديد من الوثائق الدولية التى — رغم اهميتها — يفتقدها الباحث على المستوى المحلى ، بينما تنشغل بها أكثر من منظمة وهيئة وجمعية دولية ، تعكف على هذه الوثائق ، سواء بالاعداد أو التجميع أو الدراسة أو التطبيق أو نفس المنازعات التى تنشأ عن التعامل بها ، مما أوجد ذخيرة علمية لا يستهان بها وتستاهل من الدارسين كل العناية .

وقد تزايدت أهمية هذه الوثائق بالنسبة للعالم العربى ، وعلى الأخص بعد أن اتجه الى ابرام عديد من اتفاقيات وعقود الاستثمار مع رؤوس الأموال الأجنبية بحيث أصبح توفير هذه الوثائق بين أيدي المشتغلين فى مجالات الاستثمار والتجارة والمسئولين عن مشروعات التنمية فى البلاد العربية ضرورة ملحة .

وقد اخذت « المكتبة القانونية للعقود والاستثمارات الدولية » على عاتقها المبادرة الى النهوض بهذه الخدمة القومية الجديدة وتمثل فى اصدار سلسلة من المطبوعات العلمية والعملية تتضمن نخبة من الوثائق والبحوث فى المجالات التى اشرفنا عليها .

وتبدأ « المكتبة القانونية للعقود والاستثمارات الدولية » بتقديم الوثائق والبحوث الآتية :

- لائحة مناقصات البنك الدولى .
- عقد المقاوله الدولى .
- اتفاقية فينا لبيع البضائع الدولى .
- مدخل الى تجهيز المشروعات الدولية .
- التحكيم فى المنازعات التجارية الدولية .
- لائحة البنك الدولى لاستخدام المكاتب الاستشارية .

تطلب مطبوعات « المكتبة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية »

من المؤلف

٧١٣٥٥٨ تليفون

٣ شارع فينى — الدقى — القاهرة